



USAID
من الشعب الأمريكي



مركز تطوير القطاع الخاص

دراسة مسحية لمحددات الإستثمار الخاص في مناطق السلطة الفلسطينية

الباحث الرئيسي: د. نصر عبد الكريم
باحث مساعد: رونزا أبو عواد

حزيران ٢٠١٣

قائمة المحتويات

٤	١ . الإطار العام.....
٦	١, ١ مشكلة وأهمية الدراسة.....
٧	١, ٢ أهداف الدراسة.....
٧	١, ٣ منهجية الدراسة.....
٨	١, ٤ مجتمع الدراسة.....
٨	١, ٥ عينة الدراسة.....
٨	١, ٦ نسبة الاستجابة.....
٩	٢ . الإطار المفاهيمي.....
١٠	٣ . أدبيات الدراسة.....
١٥	٤ . المسوحات السابقة.....
١٧	٥ . عرض وتحليل نتائج المسح الميداني.....
٢٧	٦ . الاستنتاجات والتوصيات.....
٢٩	قائمة المراجع.....
٣٢	ملحق رقم ١ - الاستبيان.....
٤٠	ملحق رقم ٢ - جدول ١ مجتمع الدراسة.....
٤٠	ملحق رقم ٢ - جدول ٣ عينة الدراسة.....

١. إطار عام

هذه البنود، ورغم الملاحظات العديدة المسجلة على الاتفاق وعلى الضرر الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة استمرار العمل به، إلا أن هذا الاتفاق ظل طيلة ١٩ سنة الماضية هو الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين وسيبقى كذلك طالما بقي اوسلو على حاله.

وساهمت هذه الترتيبات السياسية والاقتصادية المجحفة في استمرار بل ربما في تعميق التشوهات والفضوات الموروثة عن الاحتلال الاسرائيلي الطويل في الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي. فبالرغم من الإنجازات الهامة التي حققتها السلطة في مجال بناء مؤسسات الحكم الإقتصادي وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية، وإصدار التشريعات الناظمة لحياة المواطنين في الضفة الغربية وغزة وتنشيط الحركة التجارية والإستثمارية، إلا أن تكلفة تلك الإنجازات كانت مرتفعة نسبياً لأنها تمت في ظل استمرار قيود الاحتلال وسياساته التعسفية، وفي ظل غياب رؤية وبرنامج تنموي شامل تهتدي به السلطة في إعادة الإعمار وهيكله الإقتصادي الفلسطيني. كما أن التشوهات الموروثة عن الاحتلال والمستجدة بعد قيام السلطة أثرت سلباً على هيكل وإدارة الموازنة العامة للسلطة الوطنية، والتي أظهرت حجم الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية وعلى الإيرادات الجمركية المحصلة من قبل إسرائيل، وبالمقابل ضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية بسبب تغير تركيبة الاقتصاد الفلسطيني مع مرور الوقت لصالح قطاعي التجارة والخدمات على حساب القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة. فالاقتصاد الفلسطيني أصبح مع مرور الوقت يكشف أكثر فأكثر على الصدمات الخارجية سواء ذات المنشأ الاسرائيلي او الدولي. وشهد هذا الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في اداءه بكافة المقاييس والمؤشرات في معظم السنوات منذ ١٩٩٤. فترجع نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي بمعدلات تراكمية زادت عن ٣٥٪، حتى بدأ يتحسن قليلاً في السنوات القليلة الماضية، وارتفعت معدلات البطالة والفقر الى معدلات قياسية، وتضاعف الاختلال في الميزان التجاري الفلسطيني بحيث وصل الى أكثر من ٢,٥ مليار دولار يعود في غالبية العظمى لحساب اسرائيل.

فالمؤثر الاسرائيلي السلبى لم يُفضل فقط المحاولات التي بُذلت لاعادة ترميم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - العربية من خلال السيطرة الكاملة على المعابر والحدود، وانما أيضاً شل الخطط التي سعت لاحداث تحولات تنموية حقيقية في الاقتصاد الوطني من خلال سياسة ممنهجة اربكت أنشطة الانتاج والاستثمار الخاص والعام في المناطق الفلسطينية. فاستمرار التأزم السياسي والامني الناجم عن سياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ اوسلو في «ادارة الظهر» لاستحقاقات السلام العادل والشامل رفعت بشكل حاد درجة عدم التأكد واليقين وبالتالي زادت من «مخاطر الاعمال» في المناطق الفلسطينية مما جعل هذه المناطق «طاردة» للاستثمارات الخاصة وليس «جاذبة» لها كما كان متوقعاً. وربما زاد من ضعف التنافسية الفلسطينية على الصعيد الاستثماري غياب استراتيجية فلسطينية معلومة ومحددة الاهداف والسياسات فيما يخص ادارة الشأن الاقتصادي الداخلي، وعدم اكتمال وتوحد منظومة التشريعات التي تحكم الحقوق والواجبات الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، وتداخل الصلاحيات في البناء المؤسسي للسلطة الوطنية، وضعف جودة الحوكمة الرشيدة، وبطء اجراءات تسوية النزاعات في المحاكم النظامية. فبذلك شهد النشاط الاستثماري الخاص بنوعيه المحلي والخارجي تراجعاً كبيراً في منسوبيه واتجاهاته بعد سنوات قليلة من انطلاقه. فانعكست حالة «الاندفاع الاستثماري» التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية في الاعوام الاولى بعد اوسلو الى حد وصل فيه معدل التراجع التراكمي في الاستثمارات الخاصة أكثر من ٢٨٪ عن مستواها عام ١٩٩٤. فبينما وصلت نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج المحلي الفلسطيني في عام ١٩٩٩ الى حوالي ٢٢٪، عادت وانخفضت هذه النسبة لتتأرجح بين ١٢-١٥٪ في السنوات الثلاثة عشر الاخيرة. وبالرغم من التحسن النسبي في منسوب الاستثمارات الخاصة منذ عام ٢٠٠٨، الا ان معظمها تركز في العقارات وقطاعي الخدمات والتجارة مما اضعف درجة تأثيره في استدامة حالة النمو في الناتج المحلي التي تم رصدها في هذه الفترة. فانحسرت مع ذلك التوقعات المتفائلة بخصوص دور الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) في دفع عجلة النمو والتطور الذاتي للاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن الصدمات الاسرائيلية المعيقة. وعاد

رافق تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ وفق نصوص اتفاق اوسلو الذي وُقِع بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية بروز توقعات متفائلة من جهات عديدة بخصوص فرص وامكانيات تطور أداء الاقتصاد الفلسطيني. واستندت هذه التوقعات في مجملها الى افتراضين اساسيين هما: اولاً، ان انتقال الصلاحيات المدنية في مناطق الضفة والقطاع من اجهزة الحكم العسكري الاسرائيلي الى السلطة الوطنية الفلسطينية سينجم عنه تحسن جوهري في البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاقتصاد المحلي، مما سيزيد من جاذبية هذه المناطق للاستثمارات الخاصة بمصدرها المحلي والخارجي استرشاداً بما يعرف «بالعلاقة التبادلية» التي تربط بين مخاطر الاعمال وعوائدها المالية. وهذا الاستقطاب المفترض للرساميل الاستثمارية سيدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الفلسطينية قدماً الى الامام. ثانياً، ان الرعاية الدولية لعملية التسوية السلمية للنزاع العربي/ الفلسطيني - الاسرائيلي منذ مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ ترتب عليها مسؤولية جماعية تجاه اعادة اصلاح الاقتصاد الفلسطيني وترميم بنيته التحتية وتعزيز القدرات الادارية للسلطة الانتقالية التي سيعهد لها ادارة الشؤون العامة في الضفة والقطاع، وهذا ما أُصطلح عليه «بالمكاسب أو العوائد الاقتصادية للسلام». ومن الطبيعي ان يندرج في اطار هذه المسؤولية قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدات مالية وعينية كبيرة للشعب الفلسطيني ممثلاً بسلطته الوطنية الناشئة ومؤسساته الاهلية المختلفة لسد اي فجوة محتملة بين الموارد المتاحة لهذه السلطة والاحتياجات الاغاثية والتطويرية المتزايدة. وشكلت هذه المساعدات ولا زالت حتى اليوم رافداً مهماً للسيولة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني، الى جانب مساهمتها في اعادة تاهيل البنية التحتية والفوقية لهذا الاقتصاد ليصبح اكثر جاذبية لنشاط القطاع الخاص .

ولكن بالرغم من ان هذه الاتفاقية منحت السلطة الفلسطينية الوليدة صلاحيات مدنية كاملة في المناطق المصنفة (أ) و(ب)، وإدارة الموارد الاقتصادية في تلك المناطق بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الفلسطينية، الا انها سلبت منها قدراً كبيراً من السيادة من خلال حرمانها من السيطرة على المعابر الحدودية وعلى الاراضي واستخداماتها في المنطقة المصنفة (ج) (تشكل ٦٢٪ من اجمالي مساحة الضفة والقطاع في حينه) وعلى معظم الموارد الطبيعية (المياه والفضاء). وفي مقابل هذه الصلاحيات والامكانيات المحدودة، اصبحت السلطة مسؤولة مسؤولية مطلقة عن تلبية الاحتياجات الحياتية وتأمين الحقوق الاساسية (العمل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والغذاء ومرافق البنية التحتية وغيرها) لجميع المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة. فكان على السلطة منذ نشأتها ان تعمل وفق هذه المعادلة الصعبة للغاية.

وفي اطار المحددات السياسية والامنية الواسعة لاتفاق اوسلو المرحلي وُلد بروتوكول باريس الاقتصادي، لينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في المجالات التجارية والمالية والنقدية والعمل. وكان من الطبيعي ان يأتي هذا البروتوكول منسجماً في جوهره مع روح ومضمون اتفاق اوسلو. ومن ابرز ملامح هذا البروتوكول انه ربط الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الاسرائيلي بغلاف جمركي واحد وبالتالي سلب السلطة الفلسطينية القدرة على التحكم بمعدل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية (مكونات هامة من السياسة المالية) لمعظم السلع والخدمات وبالتالي قارب بين مستويات اسعارها في السوقين بالرغم من التباين الكبير في مستويات الاجور والدخول. وابقى البروتوكول كذلك وظيفة جباية الجمارك والقيمة المضافة على مستوردات الفلسطينيين بيد اسرائيل والتي اخضعت تحويلها لخزينة السلطة لاعتبارات امنية وسياسية تعسفية. أما اصدار عملة وطنية فهو مشروط بموافقة اسرائيل مما يعني حرمان سلطة النقد الفلسطينية من استخدام معظم ادوات السياسة النقدية الضرورية لتوجيه الاقتصاد. ووفق البروتوكول تتحكم اسرائيل بمنسوب تدفق العمالة الفلسطينية اليها بما يخدم مصالحها الاقتصادية واعتباراتها الامنية. فباختصار ابقى البروتوكول معظم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني بيد اسرائيل. ورغم عدم التزام الجانب الاسرائيلي بتطبيق بنود ومواد الاتفاق وخرقه للعديد من

الاقتصاد الفلسطيني من جديد الى الاعتماد في حركته على العلاقة مع اسرائيل الى جانب تنامي دور الانفاق الحكومي العام من خلال الموازنة الجارية والتطويرية للسلطة الفلسطينية والممول ما يزيد عن ثلثها من المانحين .

ومع ان البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية قد تبدو حالياً غير مشجعه او مواتية لجذب الرساميل المحلية والخارجية، الى ان ذلك لا يعني اطلاقاً انتفاء صحة ومنطقية الطرح الداعي لاستمرار الجهود الرامية لحفز الاستثمار الخاص والعمل من قبل الحكومة الفلسطينية على تهيئة افضل المناخات الممكنة له التي تُخفف تكاليف ممارسة نشاطه وفي نفس الوقت تحد من المخاطر المحيطة به. ومع ان هذه المهمة تبدو صعبة في ظل الظروف السياسية الانتقالية الراهنة الا انها ليست مستحيلة وخصوصاً اذا ما تم اعتماد اسلوب التخطيط الاستراتيجي التدريجي طويل المدى في تحقيقها، وتم صياغة اجندة اصلاح مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

١,١ مشكلة واهمية الدراسة

يُعتبر القطاع الخاص المحرك الاساس للإقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال اسهامه باكثر من ثلثي الناتج المحلي وفرص التشغيل. ومن المتوقع ان تزداد اهمية هذا القطاع في السنوات القادمة نتيجة للأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي تراجع قدرتها على الانفاق الاستهلاكي والتطويري في آن واحد وكذلك على استيعاب عمالة جديدة. فالتعويل الاكبر في ذلك سيكون على الاستثمارات الخاصة. وبالتالي فانه من الضروري تحسين بيئة الاعمال في فلسطين من أجل تشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة المحلية والاجنبية وزيادة فرص الاستثمار. كما يجب على اي بيئة أعمال ان تتميز بقلّة درجة الخطورة لبدء اي عمل وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات وإحتياجات الاستثمار الخاص، والتغلب على مخاوف المستثمرين من خلال اعتماد السياسات الاقتصادية المحفزة وتلك التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات واليقين. وتكون نقطة الإنطلاق في هذا الاتجاه من خلال تحديد القضايا والعقبات الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للقطاع الخاص الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية التي تحتاج إلى إهتمام خاص من قبل الحكومة كجزء من الحوار الاقتصادي الوطني.

ويتم تحديد هذه القضايا والعقبات من خلال إجراء مسح ميداني لاستكشاف وجهات النظر والمواقف من عينة تمثيلية من صاحبات وأصحاب الأعمال الخاصة والمديرين والمديرات حول الجوانب المختلفة للبيئة الاستثمارية، مثل الجوانب القانونية والتنظيمية، نوعية وتكلفة المرافق وخدمات البنية التحتية، الوصول إلى التمويل والأسواق، السياسات الاقتصادية الحكومية (الضرائب والجمارك على وجه الخصوص) وقضايا الترخيص والتسجيل وقضايا التمويل. تم الاستفادة في تصميم استبيان المسح لهذه الدراسة من استبيانات سابقة اعدت من قبل مشروع تطوير المناخ الاستثماري (ICI) الممول من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ومسوحات أخرى مماثلة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. لكن هذا المسح يختلف عن الاستطلاعات السابقة في أربعة جوانب هي:

١. يركز المسح على منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة، نظرا لهيمنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حوالي ٩٩% من اجمالي المنشآت العاملة في الاراضي الفلسطينية. فقد اظهرت نتائج المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء بان ٩٧% من تلك المنشآت توظف اقل من ٩ عمال، بينما ٩٩% من تلك المنشآت توظف اقل من ٢٠ عاملا (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨). وعلى الرغم من ان النسبة الأكبر من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت صغيرة ومتوسطة، إلا أنها ما زالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة تحد من قدرتها على النمو والاستمرار. ومن ابرز هذه المشاكل تلك المتعلقة بالتمويل من حيث قلة توفره لهذه المنشآت وارتفاع أعبائه وضعف قدرة هذه المنشآت على الوصول إليه في الوقت المناسب.

٢. يتبع المسح منهجية تستجيب تحديداً للظروف الفلسطينية، وليس منهجية عامة كالتجربة تجري في جميع أنحاء العالم.

٣. يهدف الاستبيان بشكل خاص الى خدمة أجندة الشراكة بين القطاع العام والخاص المتعلقة بالسياسات والخطط الاقتصادية.

٤. يراعي الاستبيان احتياجات النوع الاجتماعي وذلك من خلال التمثيل العادل لصاحبات الأعمال والمديرات في عينة المسح، ومن خلال تحليل البيانات على أساس النوع الاجتماعي جنبا إلى جنب مع غيرها من العوامل. كما ان الدراسة سوف تعكس المعوقات التي تواجه المرأة في ممارسة الأعمال التجارية.

١,٢ أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على محددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية من وجهة نظر صاحبات وأصحاب الأعمال والمديرين والمديرات في المنشآت الاقتصادية. وسوف تركز الدراسة على منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص تصنف كمنشآت أعمال صغيرة ومتوسطة، حيث انها لم تدرج في معظم الإصلاحات السياسية وجهود التنمية التي أطلقتها الحكومة في السنوات الأخيرة.

كما أن نتائج هذه الدراسة ستساهم في مساعدة مؤسسات القطاع الخاص وصانعي السياسات والجهات المانحة في تحديد أولوياتهم ووضعها على جدول أعمال إصلاح السياسات الاقتصادية التي ينبغي تناولها في أي حوار وطني أو ملتقيات الشراكة المستقبلية بين القطاعين العام والخاص. كما من المتوقع ان تساعد نتائج الدراسة على تحديد اهم ١٠ محددات للإستثمار في الاراضي الفلسطينية من وجه نظر المستثمرين أنفسهم. وسوف يتم وضع هذه المعوقات على جدول أعمال الحوار الاقتصادي الوطني من أجل اخذ الاجراءات والاصلاحات الضرورية من أجل التغلب عليها. كما سيتم ربطها ومقارنتها بمؤشرات البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال.

١,٣ منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مقومات ومعوقات الاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سيتم إتباع المنهجية التالية:

١. مراجعة الدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك لأغراض استخدامها لتصميم الاستبيان وإجراء المقارنات والمقاربات عند تحليل نتائج المسح الميداني.

٢. إعداد استبيان استناداً لمراجعة أدبيات سابقة وتوزيعه على عينة تمثيلية من القطاع الخاص. ويتكون الاستبيان (ملحق ١) من سبعة أجزاء تتناول المعلومات العامة عن المنشأة والبيئة السياسية والبيئة القانونية وخدمات البنية التحتية ودور المؤسسات المساندة وإجراءات التسجيل وقضايا التمويل. ويتم توزيع هذا الاستبيان على عينة الدراسة وتحليل هذه المعلومات إحصائياً.

٣. من متغيرات المشكلة التي ستركز عليها الدراسة هي الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظراً إلى أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص تصنف على أنها شركات صغيرة ومتوسطة والتي لم يتم إدراجها في معظم الإصلاحات

٣. الإطار المفاهيمي

يلعب الاستثمار دوراً مهماً في اقتصاديات الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية. ويقسم الاستثمار إلى قسمين رئيسيين: إما استثمار مباشر عبر إنشاء المشاريع الاستثمارية، أو استثمار غير مباشر من خلال أسواق رأس المال. ويعتبر الاستثمار ثاني مكون للناتج القومي بعد الاستهلاك في مختلف دول العالم.

تؤثر مجموعة من العوامل والمحددات في حجم وقيمة الاستثمارات وطبيعتها. وتختلف العوامل من منطقة إلى أخرى وباختلاف طبيعة الاستثمار. ولكن بشكل عام، أجمعت معظم الأدبيات على أن توفر بيئة مناسبة للاستثمار يتطلب وجود مجموعة من المحددات، وهي على النحو التالي:

- **الشروط الاقتصادية (Economic conditions):** ويشمل ذلك حجم الأسواق ومستويات الدخل والاستقرار الاقتصادي والنفوذ للأسواق المجاورة، والموقع الجغرافي وتوفر الموارد الطبيعية، إضافة إلى توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- **السياسات الحكومية:** تتضمن توجهات الحكومة واستراتيجياتها تجاه القطاع الخاص عبر تشجيع الملكية الخاصة والاستقرار والوضوح في التوجهات والسياسات وتبسيط إجراءات الدخول والخروج من السوق ونظام تمويل فعال والدعم الممنهج للمشاريع الصغيرة.
- وقد حدد تقرير الاستثمار العالمي مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية، تتطابق وتضيف للعوامل السابقة. وأجمل هذه المؤشرات بالتالي:
- **جاذبية الأسواق:** ويشمل هذا المؤشر حجم السوق ومستوى الاتفاق العام والخاص، ومعدلات نمو الأسواق.
- **توفر أيدي عاملة بأجور منخفضة ومهارات عالية (Availability of low-cost labour and skills)**
- **توفر الموارد الطبيعية من أراضي ومصادر طاقة ووقود**
- **توفر خدمات البنية التحتية:** ويشمل ذلك المواصلات والطرق والاتصالات وخدمات الكهرباء والمياه
- **توفر آليات عادلة وفعالة لحل النزاعات.**
- **فعالية الأنظمة الضريبية**
- **تسهيل إجراءات التسجيل والدخول والخروج من السوق**
- **البيئة القانونية،** وتشمل قوانين تشجيع الاستثمار والضريبة والمدن الصناعية وقوانين البيئة وقوانين حماية الملكية الفكرية وقوانين العمل والمنافسة والتجارة وقوانين المصارف ومؤسسات الإقراض.

تكتسب العوامل والمحددات السابقة أهمية خاصة في التأثير على المناخ الاستثماري في دول العالم المختلفة. ورغم أن توفر العوامل السابقة يعتبر حيوياً للبيئة الاستثمارية المستقرة، إلا أن الاستقرار السياسي يظل محددًا غاية في الأهمية ولا يقل أهمية عن العوامل السابقة. وفي العديد من الدول، يعد توفر بيئة سياسية مستقرة من أكثر العوامل جذباً للاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية. في المقابل، تشكل المخاطر السياسية أحد المحددات الأساسية للاستثمار، وتزيد من تكلفة الاستثمار في العديد من الأحيان.

السياساتية وجهود التنمية التي أطلقتها الحكومة في السنوات الأخيرة. بالإضافة الى تحديد الملكية حسب النوع الاجتماعي.

٤,١ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء مؤسسات القطاع الخاص وهي: اتحاد الغرف التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، منتدى سيدات الأعمال، بال توريد، اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين (مرفق جداول البيانات لأعداد الأعضاء وتوزيعهم قطاعيا وجغرافيا).

٥,١ عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من ٢٥٠ منشأة (ملحق ٢: جدول رقم ١). وقد أخذ بالاعتبار مجموعة من المعايير من أجل تحديد العينة المسحية للدراسة، وهي:

- تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية
- تمثيل المناطق الجغرافية
- تمثيل المنشآت حسب النوع الاجتماعي للملكية والإدارة.
- تمثيل جميع أحجام منشآت الأعمال مع إعطاء وزن أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تماشياً مع وزنها الكلي في الاقتصاد كما اسلفنا.

تم توزيع العينة كما يلي (ملحق ٢: جدول رقم ٢):

- ٢٥٠ استبيان تم توزيعها على قاعدة البيانات التي تم تجميعها من مؤسسات القطاع الخاص (اتحاد الغرف التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، منتدى سيدات الأعمال، بال توريد، اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين)
- ١٠٠ استبيان تم توزيعها على عدد من المنشآت التي تم اختيارها عشوائياً من قبل الباحثين الميدانيين ومن خلال الزيارات الميدانية للتجمعات الصناعية والتجارية الرئيسية في مناطق الشمال والوسط والجنوب.

٦,١ نسبة الاستجابة

بلغ إجمالي عدد الاستبانات الكاملة والصحيحة التي تم استعادتها واستخدامها في التحليل الإحصائي ٢٥٨ استبانة، أي بنسبة استجابة كلية مقدارها ٧٥٪. وهذه النسبة مقبولة لأغراض الدراسة ومن غير المتوقع ان تخل بنتائجها.

٣. أدبيات الدراسة (ملاحق البيئة الاستثمارية في مناطق السلطة)

شهد الاقتصاد الفلسطيني تطورات عديدة خلال العقدين الماضيين. وارتبطت هذه التطورات بمجموعة من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية. وقد رافق انطلاق العملية السياسية في العام ١٩٩٢ توجهات متفائلة تتعلق بحدوث انتعاش في مختلف مجالات الحياة وخاصة المجال الاقتصادي. ومنطلق هذا التفاؤل رعاية المجتمع الدولي لمشروع التسوية السياسية واستعداداته الكبيرة لتمويل جهود التنمية في المناطق الفلسطينية. إضافة إلى التوقعات بتحسين الأوضاع السياسية والأمنية كمتطلب رئيسي للبيئة الاستثمارية المناسبة.

شكل الإنفاق العام (المحلي والدولي) في مجال إعادة تأهيل البنية التحتية ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني. فقد بلغ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية نحو ١١٥ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠. وفي نفس السياق، شكل البناء المؤسسي مؤثراً مهماً في إطار توفير بيئة ملائمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتسهيل عملها وتطوير أدائها. فقد ترتب على قيام السلطة الوطنية إنشاء العديد من الأجسام الحكومية والمؤسسات المساندة التي أسهمت في توفير بيئة مناسبة لقطاع الأعمال.

بشكل عام، وبالرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها على صعيد إعادة اعمار الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنائه القانونية والتنظيمية والتهنية، وتعزيز القدرات الإدارية والفنية لمؤسساته العامة والخاصة من خلال الإنفاق الحكومي والعموم الدولي، إلا أن التوقعات المتفائلة بخصوص تطور الأداء الكلي لهذا الاقتصاد خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩) لم تتحقق، بل على العكس من ذلك، شهد الاقتصاد الفلسطيني طيلة تلك الفترة باستثناء عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ تراجعاً ملموساً في أدائه بكافة المقاييس والمؤشرات. فترجع نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي بمعدلات تراكمية زادت عن ٢٥٪ وارتفعت البطالة في قوة العمل الفلسطيني إلى معدلات قياسية، وتساعد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بحيث وصل إلى أكثر من ٣,٥ مليار دولار يعود في غالبية العظمى لحساب إسرائيل. وشهدت الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة في العام ٢٠٠٠ تراجعاً ملحوظاً في كافة المؤشرات، وخسر الاقتصاد الفلسطيني غالبية المكتسبات المحققة على صعيد تحسين مرافق البنية التحتية وبناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون. ورغم التحسن النسبي الذي شهدته المناطق الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتعويض الاختلالات الهيكلية والانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني وبيئة الأعمال خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة.

شكلت البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية مقياساً مهماً للتعبير عن تحسن أو تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ودائماً ما ترتبط البيئة الاستثمارية بجملة من المحددات والعوامل التي يسهم توفرها، أو غيابها، في التأثير على مستويات الاستثمار في المناطق الفلسطينية في مختلف المجالات والمناطق الجغرافية.

تعتبر التطورات السياسية من أكثر المحددات تأثيراً على بيئة الاستثمار. فقد أشارت العديد من التقارير التي تناولت الاقتصاد الفلسطيني أهمية وتأثير التطور في العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبشكل محدد، أكد تقرير صادر عن البنك الدولي (World Bank, 2007) التأثير المتصاعد للإجراءات الإسرائيلية والجمود في العملية السلمية بين الطرفين على المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وغزة، والتراجع الدراماتيكي للاستثمارات المحلية. ويشير التقرير السابق إلى أن محاولات الانتعاش لقطاع الأعمال تصطدم بالقيود المفروضة على تنقل الأفراد والسلع بين المناطق في الضفة الغربية، إضافة إلى القيود المفروضة على الحركة بين الضفة وغزة. وبالنتيجة، تسهم الإجراءات السابقة، بشكل حاد، في زيادة درجة

عدم التأكد واليقين وبالتالي «مخاطر الأعمال» في المناطق الفلسطينية.

رغم أهمية المناخ السياسي وتطورات الأوضاع السياسية والأمنية في التأثير على البيئة الاستثمارية، إلا أن عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل السياسي، وترتبط أساساً بالأداء الذاتي للمؤسسات الرسمية والمساندة المحلية. إذ تتأثر البيئة الاستثمارية بأداء مؤسسات السلطة الوطنية، وقدرتها على صياغة الاستراتيجيات الهادفة لتحسين المناخ الاستثماري ودعم منشآت القطاع الخاص، وفي مرحلة لاحقة تنفيذ هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع وفق المخطط. ويشمل الأداء الذاتي أيضاً، البيئة القانونية ورزمة التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بقطاع الأعمال، سواء من حيث جودتها أو القدرة على تطبيقها. أضف إلى ذلك الإجراءات الإدارية والتنظيمية والعلاقة بين منشآت القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية والمساندة، وتوفير خدمات البنية التحتية من حيث التكلفة والجودة، وتوفير مصادر التمويل.

البيئة القانونية:

ورثت السلطة الوطنية منذ تأسيسها تركة من القوانين عن فترات الحكم السابقة. ومن أجل مواكبة التطورات وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، عملت السلطة على إعداد البيئة القانونية المنظمة لقطاع الأعمال في المناطق الفلسطينية. وأصدرت في هذا السياق أكثر من ٥٠ تشريعاً، من أهمها قانون تشجيع الاستثمار، وقانون الضريبة، وقانون المدن الصناعية. وتناولت دراسات عديدة تأثير وفعالية البيئة التشريعية على قطاع الأعمال عموماً، ومنشآت الأعمال الصغيرة على وجه الخصوص. وخلصت إحدى هذه الدراسات إلى أن البيئة القانونية غير ملائمة تماماً لعمل المنشآت الصغيرة ولا تلائم خصوصيتها، كما أنها لا تستجيب لاحتياجات ومتطلبات تلك المنشآت. وجاءت نتائج العديد من التقارير المحلية والدولية مطابقة إلى حد بعيد مع النتائج السابقة، حيث بين تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن المنظومة القانونية في المناطق الفلسطينية يعترها بعض النقص، وتحتاج لإقرار مجموعة من القوانين المنظمة لعمل المنشآت الاقتصادية، مثل قانون التجارة، والشركات، وقوانين ضريبة القيمة المضافة والمكوس. ويؤيد هذه النتائج تقرير صدر عن البنك الدولي مؤخراً يبين أن البيئة القانونية غير مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمناطق الفلسطينية، وتفتقر لقوانين اقتصادية مهمة مثل قانون المنافسة، والتمويل التاجيري، والملكية الفكرية. ووفقاً للعديد من الدراسات الاقتصادية، فإن حجم متوسط رأس المال المستثمر في المناطق الفلسطينية يقل بـ ٦٠٪ عن الحد الأدنى المطلوب للاستفادة من حوافز قانون تشجيع الاستثمار.

لم يقتصر الخلل في البيئة القانونية على عدم وجود بعض القوانين المهمة، أو على جودة القوانين المتوفرة وملاءمتها للمشاريع وخاصة صغيرة الحجم، بل أن نتائج بعض التقارير تشير بوضوح لبعض جوانب القصور في تطبيق القوانين في المناطق الفلسطينية لأسباب تتعلق بالصعوبات التي تعترض النظام القضائي الفلسطيني، وضعف أداء الأجهزة التنفيذية في السلطة على تنفيذ الأحكام الصادرة. أما الآن فإنه يتم العمل على إصلاح النظام القانوني على أساس معايير القانون الدولي. كما انه يخضع لمراقبة مستمرة من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل تحديث القوانين القديمة ووضع قوانين جديدة عند الضرورة. ويتم ذلك من خلال الحصول على مساعدة دولية سواء من خلال الخبرات التي يوفرها أو الدعم المالي لتسريع العملية والإجراءات وضمن أن القوانين الجديدة متوافقة مع معايير المنظمات الدولية.

المؤسسات المساندة:

تنشط في الأراضي الفلسطينية العديد من المؤسسات المساندة، مثل الغرف التجارية والاتحادات الصناعية وجمعية رجال الأعمال ومركز التجارة الفلسطيني - بال تريد. وتهدف هذه المؤسسات لدعم منشآت القطاع الخاص الفلسطيني وتحسين أدائها. وتشكل المؤسسات المساندة عاملاً مؤثراً في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال الخدمات التي توفرها للمنشآت الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بتطوير الموارد البشرية وتسهيل الإجراءات ومساعدة المنشآت على إيجاد المنافذ التسويقية. وقد أشارت نتائج استطلاع للمنتجين أجراه مركز تطوير القطاع الخاص في العام ٢٠١١ إلى أن الغرف التجارية حصلت على أعلى تقييم ايجابي بين المؤسسات المساندة (٤٥٪) من المستطلعين. في المقابل حصلت باقي المؤسسات على تقييم أقل بكثير فيما يتعلق بمستوى الخدمات التي تقدمها للمنتجين. كما أشارت غالبية المستطلعين لا يعرفون شيئاً عن المؤسسات المساندة أو عن الخدمات التي تقدمها.

وعلى اعتبار أن قسماً كبيراً من المنشآت الصغيرة تعمل في إطار الاقتصاد غير المنظم، فإن مدى استفادتها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات يبدو في حدوده الدنيا.

إجراءات التسجيل:

يختص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي برصد مجموعة من المؤشرات للاستدلال على البيئة الاستثمارية وظروف البدء بممارسة أنشطة الأعمال في مختلف بلدان العالم. وتشمل المؤشرات المرصودة عدد وطول إجراءات البدء بالأعمال وتسجيل الشركات لدى الدوائر الرسمية. وقد صنّف البنك الدولي في تقريره «في النصف الأول من ٢٠٠٧» الضفة الغربية وقطاع غزة في مصاف دول كالهند واندونيسيا والهندوراس، إذ احتلت المرتبة الثانية والعشرين تحديداً على مستوى العالم من حيث نظام السلطة الفلسطينية الضريبي للأعمال، والمرتبة الثالثة والثلاثين من حيث الإطار القانوني لحماية المستثمرين. وفيما يتعلق بالإطار السياسي للسلطة الفلسطينية فإن الاقتصاد الفلسطيني يأتي ضمن الترتيب الأفضل من حيث تكاليف الاستيراد والتصدير والإجراءات المتعلقة بهما. فإمكانات التصدير ضخمة، حيث تتمتع المناطق الفلسطينية بترتيبات تجارية جيدة مع الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. بالإضافة إلى السوق الجاهزة والمتمثلة بخمسة ملايين فلسطيني من فلسطيني الشتات في جميع أنحاء العالم».

وبالعودة إلى تقرير مركز التجارة الفلسطيني بالترديد، نجد انه عند بدأ أي نوع من الأعمال فإنه يحتاج إلى ٤٩ يوماً من أجل إجراء بتكلفة تصل إلى ١٥٠٠\$. كما أن الإجراءات لتراخيص البناء تستغرق ١٩٩ يوماً لتطبيق ٢١ إجراء. أما بالنسبة للتسجيل فإنه يأخذ ٤٧ يوماً للانتهاء من ٧ إجراءات بتكلفة ٧,٠٪ من قيمة الملكية. كما أن هناك من العديد من الإجراءات المطولة حول دفع الضرائب حيث انه يصل إلى ٢٧ دفعة خلال السنة الواحدة والتي تستهلك ١٤٥ ساعة. أما بالنسبة للاستيراد والتصدير، فإن العملية تحتاج إلى ٦ وثائق تحتاج إلى ٢٢ يوم للإعداد للتصدير بتكلفة ١٢١٠\$ مقابل ٤٠ يوماً للتوريد وتصل التكلفة إلى ١٢٢٥\$.

كما يشكل القطاع غير المنظم بيئة عمل (مناسبة) من وجهة نظر العديد من المنشآت الصغيرة، حيث تعتبر هذه المنشآت أن العمل ضمن القطاع غير المنظم يعفيها من الكثير من الالتزامات المفروضة على المنشآت العاملة ضمن هذا القطاع. وقد بيّنت تقارير كثيرة أن استمرار عمل المنشآت الصغيرة في القطاع غير المنظم يجنبها الالتزامات المرتبطة بالمعاملات

الرسمية كالتسجيل واستصدار الرخص والضريبة وحقوق العاملين والمواصفات والمقاييس. ولكن من جهة أخرى، يفوت عليها فرصة الاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت المنظمة.

الوضع المالي للسلطة:

يعتبر الوضع المالي للسلطة الوطنية مكوناً رئيسياً للبيئة الاستثمارية في فلسطين، سواء من خلال الإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور أو الإنفاق ضمن بند النفقات التشغيلية الأخرى عبر شراء السلع والخدمات من المنتجين المحليين أو من خلال الإنفاق على البنية التحتية. وتناولت العديد من الدراسات والتقارير الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤ وحتى الآن.

وتشير البيانات إلى أن حجم فاتورة الرواتب للموظفين العموميين بلغت حتى العام ٢٠٠٠ نحو ٥٢٤ مليون دولار تدفع لحوالي ١١٥ ألف موظف، يضاف لها نحو ٤٢٠ مليون دولار ضمن بند النفقات التشغيلية والرأسمالية. وبشكل عام، تراوحت مساهمة الإنفاق الحكومي بين ١٨-٢٥٪ من إجمالي الناتج الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠). من جهة أخرى، أنفقت السلطة من خلال مصادرها الذاتية والمعونات الخارجية نحو مليار دولار على مشاريع البنية التحتية في مختلف المناطق والتجمعات الفلسطينية. أما بعد العام ٢٠٠٠، تغيرت بنية الموازنة العامة، حيث تم توجيه جزء مهم من النفقات إلى برامج الإغاثة الطارئة في ظل تراجع مستويات المعيشة وانتشار ظاهري البطالة والفقر بين الفلسطينيين وتزايد أعداد الأسر الفلسطينية المحتاجة للمعونات والمساعدة. وشهد الوضع المالي للسلطة تطورات مؤثرة على بنية الاقتصاد والمناخ الاستثماري بعد العام ٢٠٠٦، حيث تراجع الدعم الدولي للسلطة وانحسرت الأنشطة الاقتصادية وجمدت إسرائيل تحويل أموال المقاصة. بالنتيجة، تأثر الوضع المالي للسلطة، وأثر ذلك على قطاع الأعمال سواء عبر الانخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين (وخاصة الموظفين الحكوميين)، أو بتراجع المشتريات الحكومية من الموردين المحليين، أو بتراجع الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية. ورغم التحسن الذي طرأ بعد العام ٢٠٠٧ إثر ارتفاع مستوى الدعم الخارجي المقدم للفلسطينيين، وانتظام تسديد رواتب موظفي القطاع العام، وتدفق مشاريع تحسين البنية التحتية، إلا أن استمرار حالة عدم اليقين السياسي والتقلبات في حالة الاستقرار المالي، وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأراضي الواقعة في المناطق C، والتي تشكل أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كلها عوامل تزيد من مخاطر الاستثمار في المناطق الفلسطينية.

ولم تحدث تغيرات هيكلية على تركيبة الموازنة العامة للسلطة في السنوات الخمس الاخيرة، إلا أن عمق الازمة المالية للسلطة، وتراكم الدين الداخلي تحديداً ظل السمة السائدة طيلة الفترة السابقة. وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن هذه الازمة المالية ليست وليدة اللحظة وإنما هناك العديد من الديون المتراكمة قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية بالإضافة الى تراكم الديون لدى البنوك المحلية، وعدم إيفاء معظم الدول العربية بالتزاماتها المالية، وأنه يمكن تغطية العجز من خلال «تحصيل الإيرادات من قطاع غزة، وتحسين نسبة التحصيل من الجانب الإسرائيلي من خلال التعديل على إتفاقية باريس».

فرص التمويل الخاص:

توفر مصادر التمويل لقطاع الأعمال والمستثمرين لتمويل إنشاء مشاريع جديدة وتوسعة القائم منها، هو أحد أهم مقومات البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. تعتبر مشكلة نقص مصادر التمويل، أو بالأحرى عدم التواء الطلب والعرض على الخدمات المصرفية، من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المستثمرون في الأراضي الفلسطينية. ففي حين تسعى

الريفية. ومعظمهن من ذوات الدخل المتوسط، ويعملن لحسابهن الخاص أو بدوام جزئي. ويتركز عملهن في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام. ويساهم التدريب على كيفية إنشاء المشاريع في زيادة انخراط هؤلاء النساء في هذا المجال. وبناء على نتائج تقرير عالمي يختص برصد مؤشرات الريادة بين الدول، تبين أن النساء الفلسطينيات ينخرطن في هذا المجال بسبب الضرورة الاقتصادية أكثر من غيرهن من النساء في دول الشرق الأوسط.

البنية التحتية والخدمات العامة:

يعتبر توفر مرافق البنية التحتية مطلباً أساسياً لتطوير أداء القطاع الخاص. وقد أنفقت السلطة الوطنية (سواء من مواردها الذاتية أو المعونات الخارجية) مليارات الدولارات منذ العام ١٩٩٤ في سياق سعيها لتوفير بنية تحتية مناسبة. ووفقاً للعديد من الدراسات المحلية والدولية يتضح مدى أهمية وتأثير البنية التحتية على تنافسية التي ينتجها القطاع الخاص. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن واقع خدمات البنية التحتية لا يزال دون المستوى المأمول. وأظهرت نتائج دراسة حديثة حول قدرة مرافق البنية التحتية على خدمة وتطوير أداء القطاع الخاص الفلسطيني، تحكم الاحتلال الإسرائيلي بمرافق البنية التحتية للفلسطينيين، ويقتصر دور السلطة وشركات القطاع الخاص الفلسطيني على إدارة هذه المرافق. وشملت الدراسة استطلاعاً لآراء القطاع الخاص حول جودة وأسعار خدمات البنية التحتية. وأظهرت النتائج تباين آراء المستطلعين تبعاً للخدمة، حيث ترتفع نسبة الرضا عن جودة خدمات الاتصالات والكهرباء والمياه، بينما تقل نسبة الرضا فيما يتعلق بجودة وأسعار خدمات الانترنت والنقل والمواصلات.

٤. المسوحات السابقة

أولاً: مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين

في دراسة أجراها مركز تطوير القطاع الخاص (٢٠٠١) وجد أن من أهم المؤشرات الأساسية المؤثرة على القطاع الخاص هي التحولات بحجم سوق العمل والأرباح والمنافذ التسويقية، مدى تأثير الإغلاق على كلفة المواد الخام والشحن وحجم المبيعات، القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، نجاعة مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام في تقديم الخدمات التي تستهدفها. وقد بينت النتائج أن من أثر الانتفاضة الثانية على المنشآت الصناعية والتي أدت إلى انخفاض المبيعات لدى ٩٤% من المنشآت التي شملتها الدراسة في ذلك الوقت وبالتالي تراجع نسبة الأرباح بشكل كبير، ومن الآثار الأخرى انخفاض عدد العاملين في هذه المنشآت وخاصة العاملين بأجر حيث انه يغلب الطابع العائلي على معظم المنشآت الصناعية. كما تأثر مستوى الأجور الذي انخفض بنسبة ٢٢%.

أما بالنسبة للتحولات في المنافذ التسويقية فإن من أهم التأثيرات هو إغلاق الأسواق الإسرائيلية في وجه البضائع الفلسطينية، والقيود المشددة على دخول الفلسطينيين ومنتجاتهم إلى إسرائيل، والمعوقات على حركة الأفراد والبضائع بسبب الاغلاقات الداخلية، بالإضافة إلى التوقف التام لتدفق فلسطيني الداخل إلى أسواق المدن الفلسطينية المجاورة. كما كان هناك أيضاً انخفاضاً على حجم المبيعات في الأسواق الأردنية. أما بالنسبة لتنافسية المنتجات المحلية فإنها شهدت تفضيلاً من قبل المستهلكين على المنتجات الإسرائيلية في حال كانت النوعية والجودة مماثلة. كما يرى مالكو المنشآت الاقتصادية أن الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل كان لها الأثر السلبي على إنتاجية منشآتهم.

المصارف ومؤسسات الإقراض الصغير لتقديم التسهيلات الائتمانية لجمهور المستثمرين، تحول القيود والمتطلبات المرتفعة التي تضعها في وجه المقترضين من التوسع في الائتمان. وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن نسبة التسهيلات إلى إجمالي الودائع لا زالت دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز ٥٥% بنهاية العام ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٧١% في الأردن. وتشكل حصة القطاع الخاص أقل من نصف إجمالي التسهيلات المقدمة.

وتُرجع الدراسات تردد المصارف في التوسع في الائتمان لأسباب عديدة أهمها: عدم استقرار البيئة السياسية والنقص في الضمانات الموثوقة كالأراضي التي لا يتم اعتمادها كضمان بسبب عدم وجود تسجيل لغالبية الأراضي في الضفة الغربية. إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة في العديد من الأحيان والتي تصل على بعض العملات كالشيك الإسرائيلي لحوالي ١٢%. ومن جهة أخرى، فإنه يوجد محددات في جانب الطلب (المقترضين)، حيث بينت الدراسات أن انخفاض الملاءة المالية للمقترضين هي سبب رئيسي لعدم استفادتهم من المؤسسات المصرفية.

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أكثر من غيرها، مشكلة نقص مصادر التمويل، وعدم قدرتها على الاستفادة بالشكل المطلوب من المصادر المتاحة. وقد أشارت نتائج دراسة أعدت حول المنشآت الصغيرة في الأراضي الفلسطينية إلى أن إجمالي الطلب على القروض الصغيرة يبلغ ٨٠ مليون دولار سنوياً، في حين توفر المؤسسات التمويلية ٤٠ مليون دولار فقط. ووفقاً لنتائج مسح للاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة، تبين أن ٩٠% من المنشآت الصغيرة تواجه صعوبات في الحصول على القروض.

ويشكل ذلك عقبة كبيرة أمام انطلاق وتوسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً منها المنشآت الجديدة (الناشئة)، التي ليس لديها تاريخ ائتماني ولا يوجد لديها مقدرة على توفير الضمانات المطلوبة. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، قامت سلطة النقد الفلسطينية بتحديد الحد الأدنى لنسبة الإقراض إلى الودائع، وحددت سقفاً للتوظيفات الخارجية. وقد أدى هذا الإجراء إلى توسع الإقراض، ولكن من غير المؤكد ان معظمه يذهب لتمويل استثمارات أو نشاطات المنشآت المتوسطة والصغيرة.

الريادة بين النساء:

تعتبر مشاركة المرأة منخفضة في سوق العمل الفلسطيني، حيث لا تتجاوز ١٥% في أحسن الأحوال. وترجع بعض الدراسات انخفاض المشاركة إلى أسباب سياسة ترتبط بالعامل الإسرائيلي، إضافة إلى تركيبة الاقتصاد الفلسطيني ومحدودية فرص العمل المتوفرة للنساء وانحسارها في قطاعات محددة مثل الزراعة والأعمال المكتبية والخدمات الصحية والتعليم. ومن الأسباب الأخرى لانخفاض مشاركة النساء، محدودية الفرص التمويلية المتوفرة للنساء للاندماج بسوق العمل وإنشاء مشاريع خاصة بهن. ولا تغفل الدراسات العوامل المرتبطة بالجوانب الدينية والثقافية السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تحد من مشاركة المرأة وتقف عائقاً أمام دخول المرأة لسوق العمل من خلال حرمانها من العمل في العديد من التخصصات المحصورة بالعاملين الذكور.

تشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بيئة مناسبة، أكثر من المنشآت الكبيرة، لانخراط النساء الرياديات. وتتملك هذه المنشآت إمكانيات وفرص كبيرة للتوسع، وتشكل مصدراً رئيسياً لنمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل. وأشارت نتائج دراسة تناولت هذا الموضوع إلى أن النساء العاملات في مجال المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، سواء كن أصحاب هذه المشاريع أو يدرنها، ينتمين للفئة العمرية المتوسطة والكبيرة، ولم يحصلن على تعليم كاف، ويعشن في المناطق

٥. عرض وتحليل نتائج المسح الميداني

أولاً: المعلومات العامة

البيانات التعريفية بملاك وإدارة منشآت العينة:

من الملاحظ من واقع نتائج المسح الميداني، أن أصحاب المنشآت المستطلعة قد أبدوا تعاوناً كبيراً، حيث شارك أصحاب المنشآت بتعبئة ٦٢٪ من مجموع الاستبانة الموزعة، في حين قام موظفون إداريون وتنفيذيون بتعبئة باقي الاستبانة. ولوحظ أن المستطلعين عموماً لا يحملون مؤهلات علمية متقدمة، حيث أن ربع المستطلعين لم يحصلوا على الثانوية العامة، في حين أن ٤٠٪ منهم أكملوا دراساتهم الثانوية. ويحمل حوالي ثلث المستطلعين الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس).

يملك المستطلعون من أصحاب المنشآت والمدراء التنفيذيين خبرات طويلة في مجال عملهم، حيث أجاب نحو ثلثي المستطلعين بأنهم يمتلكون خبرات تزيد عن ١٠ سنوات. ومن جهة أخرى، فإن غالبية أصحاب المنشآت كانوا ذكوراً، حيث لم تتجاوز حصة الإناث ١٪ من إجمالي المستطلعين. ويستدل من ذلك على انخفاض مساهمة الإناث في إدارة المشاريع الاقتصادية وتشغيلها. وتتطابق هذه النتيجة إلى حد كبير مع واقع المرأة في سوق العمل، سواء من حيث انخفاض مشاركتها في القوى العاملة أو في مجال تقلدها مناصب متقدمة في المنشآت الاقتصادية.

بيانات عن منشآت العينة:

تأسست نحو ربع المنشآت المستطلعة قبل العام ١٩٩٤. وشهدت السنوات الأولى لتطبيق اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية تسارعاً في أعداد المشاريع والاستثمارات المحلية. وتعكس نتائج الاستبانة هذا الانطباع، حيث بينت النتائج أن ٢٨٪ من المنشآت أنشأت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). وشهدت الأعوام اللاحقة تراجعاً في تأسيس المزيد من المنشآت، حيث تأسس ٢٠٪ من المنشآت بين الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٦)، في حين اقتضرت المنشآت التي تأسست بعد العام ٢٠٠٦ على ١٧٪ من إجمالي المنشآت المستطلعة (انظر جدول ١).

جدول (١): التوزيع النسبي للمنشآت حسب سنة التأسيس

النسبة (%)	
٢٤,٨	قبل العام ١٩٩٤
٢٨,٠	١٩٩٥-٢٠٠٠
٢٠,٥	٢٠٠١-٢٠٠٦
١٦,٧	بعد العام ٢٠٠٦
١٠٠,٠	المجموع

يغلب على الاقتصاد الفلسطيني انتشار المنشآت الاقتصادية صغيرة الحجم، حيث تشير بيانات التعداد العام للمنشآت إلى أن المنشآت التي توظف أقل من ١٠ عاملين تشكل أكثر من ٩٨٪ من المنشآت الاقتصادية. وجاءت نتائج الاستبانة الموزعة لأغراض هذه الورقة لتؤكد النتيجة السابقة، حيث بلغت نسبة المنشآت التي توظف أقل من ٥ عاملين نحو ٩٨٪ من المنشآت،

ثانياً: تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report)

نظراً لأهمية البيئة الإجرائية ضمن شروط البيئة المحفزة للاستثمار، يُصدر البنك الدولي سنوياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية تقرير «ممارسة الأعمال - Doing Business». ويشمل التقرير مجموعة من أهم المؤشرات المعتمدة والمستخدم على مستوى العالم في المقارنة والمفاضلة بين الدول من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويعتمد التقرير ١٠ مؤشرات رئيسية، ويتضمن كل مؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية. وقد تم إدراج فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لأول مرة على قائمة المناطق المشمولة في تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٦، حيث كان ترتيبها ١٢٥ من بين ١٥٥ دولة. كان تصنيف الضفة الغربية وغزة الرقم ١٢٥ في عام ٢٠٠٦ ضمن سهولة البدء بأي نشاط أعمال، بحيث انه للبدء بأي عمل يجب استكمال ١١ إجراء يتم تنفيذها في ١٠٦ أيام بتكلفة تصل إلى ٤,٢٧٥٪ من نصيب الفرد من الناتج القومي. أما بالنسبة لتسجيل الملكية، فإنها تحتاج إلى ٧ إجراءات يتم تنفيذها خلال ٥٨ يوماً بتكلفة تصل إلى ٧,٤٪ من قيمة الملكية. ويتطلب إصدار تراخيص البناء ١٨ إجراء يتم تنفيذها خلال ١٤٤ يوماً بتكلفة تصل إلى نحو ٧٨٠٪ من نصيب الفرد من الناتج القومي. وفيم يتعلق بعملية الاستيراد، فإن الإجراءات تحتاج إلى ٦ وثائق تحمل ١٠ توافيق بحيث تتم العملية خلال ٢٧ يوماً. وتحتاج إجراءات التصدير إلى ٩ وثائق تحمل ١٨ توقيع وتتم العملية خلال ٤٢ يوماً. وفي مجال التمويل، يشير التقرير إلى عدم توفر معلومات كافية عن مصادر التمويل. أما بالنسبة لتطبيق العقود، فإنه يجب اتمام ٢٦ إجراء خلال ٦٥ يوماً بتكلفة تصل إلى ٤,٢١٪ من قيمة المطالبة. أما بالنسبة إلى إغلاق العمل فإنه لم يكن هناك معلومات كافية عن إجراءات العمل.

في العام ٢٠٠٨، حصلت فلسطين على أفضل ترتيب لها، حيث جاءت في المرتبة ١١٧ من بين ١٧٨ دولة. وخلال السنوات اللاحقة، أخذ ترتيب فلسطين بالتراجع، ليصل إلى ١٢٩ من بين ١٨٢ دولة في تقرير عام ٢٠١٠، و١٣٥ من بين ١٨٢ دولة في تقرير سنة ٢٠١١، و١٣٥ من بين ١٨٢ دولة في تقرير عام ٢٠١٢.

صدر مؤخراً تقرير ممارسة الأعمال للعام ٢٠١٣، ووصل تصنيف فلسطين إلى المرتبة ١٣٥ من حيث سهولة البدء بأي نشاط أعمال. حيث انه للبدء بأي عمل يجب تنفيذ ١١ إجراء يتم تنفيذها في ٤٨ يوماً بتكلفة تصل إلى ٩١٪ من نصيب الفرد من الناتج القومي. وبالمقارنة مع العام ٢٠٠٦، يلاحظ انخفاض المدة والتكلفة اللازمة للبدء بالأعمال. أما بالنسبة لتسجيل الملكية فإنها تحتاج إلى ٧ إجراءات يتم تنفيذها خلال ٣٠ يوماً بتكلفة تصل إلى ٣٪ من قيمة الملكية (تحسن مقارنة مع ٢٠٠٦). أما بالنسبة لإصدار تراخيص البناء فإنها تحتاج إلى ١٧ إجراء يتم تنفيذها خلال ١١٩ يوماً بتكلفة تصل إلى ٩٤٨٪ من نصيب الفرد من الناتج القومي (تحسن في عدد الإجراءات والمدة وزيادة في التكلفة).

أما بالنسبة لعملية الاستيراد فإن الإجراءات تحتاج إلى ٦ وثائق بحيث تتم العملية خلال ٢٣ يوماً (كانت ٤٢ يوم في العام ٢٠٠٦). أما بالنسبة للتصدير فإنها تحتاج إلى ٦ وثائق تتم العملية خلال ٢٨ يوماً (يوجد تحسن). ولم يطرأ تغير يذكر في مجال الحصول على تمويل. أما بالنسبة لتطبيق العقود فإنه يجب اتمام ٤٤ إجراء خلال ٥٤٠ يوماً بتكلفة تصل إلى ٢,٢١٪ من قيمة المطالبة (حدث تراجع كبير مقارنة مع العام ٢٠٠٦).

تطورات عديدة طرأت على المناخ الاستثماري الفلسطيني منذ تقرير مركز تطوير القطاع الخاص المعد في العام ٢٠٠١. كما يوجد العديد من المؤشرات التي لا يرصدها تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. لذلك، كان لا بد من استطلاع الآراء والتوجهات الحديثة لقطاع الأعمال الفلسطيني في ضوء المستجدات الأخيرة. وقد عمل مركز تطوير القطاع الخاص على إعداد هذا التقرير من أجل استكشاف أهم التغيرات التي طرأت على محددات البيئة الاستثمارية في فلسطين في الفترة الحالية من وجهة نظر قطاع الأعمال الفلسطيني. وبشكل خاص، يهدف التقرير إلى التعرف على آراء وتوجهات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

في حين لا تزيد نسبة المنشآت التي توظف أكثر من ٢٠ عامل عن ٤,٠% من المنشآت. ولدى اعتماد معيار آخر لحجم المنشأة وهو رأس المال، فقد أشار ٣٥% من المستطلعين إلى أن رأس المال التأسيسي لمنشآتهم يقل عن ٢٠ ألف دولار، كما أن نحو ٣٠% أوضحوا أن رأس المال التأسيسي تراوح بين ٢٠ ألف و٥٠ ألف دولار، في حين أشارت ٢٦% من المنشآت إلى أن رأس مالها يزيد عن ١٠٠ ألف دولار (انظر جدول ٢). وبالمقاييس المحلية والدولية تعتبر هذه الاستثمارات من الاستثمارات صغيرة الحجم. تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى من رأس المال للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني يبلغ ٢٥٠ ألف دولار، أي أن غالبية هذه المشاريع لا تستفيد من الإعفاءات التي يمنحها القانون.

وكنتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات في هذه المشاريع، فإن حجم المبيعات السنوية بالتالي ستكون محدودة. وقد أشارت النتائج إلى أن أكثر من ١٠% من المنشآت لا تتجاوز مبيعاتها السنوية ٢٠ ألف دولار، بينما بلغت نسبة المنشآت التي تتراوح مبيعاتها بين ٢٠ ألف و٧٠ ألف حوالي ٢٨%. وتشكل نسبة المنشآت التي تزيد مبيعاتها السنوية عن ١٥٠ ألف دولار نحو ٣٤% من إجمالي المنشآت. وتطبق النتائج السابقة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالقيمة الحالية للأصول التي تمتلكها المنشآت، حيث تبين أن ٢١% من المنشآت لا تزيد القيمة الحالية لأصولها عن ٢٠ ألف دولار، في حين تشكل المنشآت التي تزيد قيمة أصولها عن ١٠٠ ألف وحتى ٢٥٠ ألف حوالي ٢٣% من المنشآت، كما أن ربع المنشآت تبلغ قيمة أصولها أكثر من ٢٥٠ ألف دولار (انظر جدول ٢).

جدول (٢): التوزيع النسبي للمنشآت وفقاً لمجموعة من المؤشرات المالية

رأس المال التأسيسي (دولار)	النسبة	حجم المبيعات السنوي (دولار)	النسبة	القيمة الحالية للأصول (دولار)	النسبة
أقل من ٢٠,٠٠٠	٣٤,٩	أقل من ٢٠,٠٠٠	١٠,٥	أقل من ٢٠,٠٠٠	٢٠,٩
٢٠,٠٠١-٥٠,٠٠٠	٢٩,٥	٢٠,٠٠١-٧٠,٠٠٠	٢٧,٥	١٠٠,٠٠٠-٢٠,٠٠١	٣٠,٦
٥٠,٠٠١-١٠٠,٠٠٠	٩,٧	٧٠,٠٠١-١٥٠,٠٠٠	٢٨,٣	٢٥٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠١	٢٣,٣
أكثر من ١٠٠,٠٠٠	٢٦,٠	أكثر من ١٥٠,٠٠٠	٣٣,٧	أكثر من ٢٥٠,٠٠٠	٢٥,٢
المجموع	١٠٠,٠	المجموع	١٠٠,٠	المجموع	١٠٠,٠

ثانياً: البيئة السياسية

تتأثر القرارات الاستثمارية للمنشآت، سواء ما يتعلق بإنشاء المشاريع أو التوسع في الاستثمارات، بالبيئة السياسية المحيطة. فبالإضافة للمؤثر الإسرائيلي السلبي على المناخ الاستثماري من خلال إجراءاته التي باتت معروفة، فإن عوامل داخلية تؤثر بشكل سلبي على القرارات الاستثمارية للمنشآت. ويشكل الانقسام الداخلي الذي بدأ منتصف العام ٢٠٠٧ إثر سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإنشاء حكومتين واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، أحد أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في المناخ الاستثماري. وقد أشار نحو نصف المستطلعين إلى أن الانقسام الداخلي يعتبر من العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمنشأة وعلى نشاطها، وخاصة تلك المنشآت التي يرتبط قرارها الاستثماري ونشاطها التجاري بتوحيد الجهود الرسمية وغير الرسمية بين شقي الوطن في الضفة وغزة. ويبدو أن لإجابات المستطلعين علاقة بتداعيات الانقسام وتأثيره

على القطاع الخاص خصوصاً ما يتعلق بالازدواجية القانونية والإدارية وتجميد حركة الأفراد والمنتجات بين المنطقتين.

بالبناء على ما تقدم، فإن السلطة الفلسطينية تعاني أزمة مالية كبيرة منذ أكثر من ٥ سنوات، وأحد أسباب هذه الأزمة هو استمرار الانقسام من خلال تحمل السلطة لأعباء تمويل رواتب أكثر من ٧٠ ألف موظف في غزة غير ملتحقين بأماكن عملهم، إضافة إلى الإنفاق في المجالات الأخرى والتي تستنزف نحو ٤٥% من موازنة السلطة دون أن ترفد الخزينة بأكثر من ٢% إجمالي الموازنة. في المقابل كان قطاع غزة يمول أكثر من ٤٠% من الموازنة قبل الانقسام. ويمتد تأثير الأزمة المالية للسلطة ليطال مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية. تجدر الإشارة إلى أن إنفاق السلطة الجاري من خلال الرواتب أو المصاريف التشغيلية الأخرى، يسهم إلى حد بعيد في تشييط الحركة الاقتصادية في السوق المحلي. ومن شأن استمرار الأزمة المالية التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية. وقد أكدت نتائج الاستبيان بأن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية من العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية ونشاط المنشآت، حيث أشار نحو ٩٠% من المنشآت المستطلعة إلى تأثير الأزمة المالية عليهم في هذا المجال.

ثالثاً: البيئة القانونية والقضائية

تعتبر البيئة القانونية محدداً رئيسياً لملاءمة المناخ الاستثماري في المناطق الفلسطينية. وكما أشرنا سابقاً فإن الوضع القانوني في فلسطين يعاني خللاً حقيقياً بسبب قدم القوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية وتضارب هذه القوانين في بعض الأحيان. وبذلت السلطة الفلسطينية جهوداً مهمة في سياق سعيها إلى تحسين البيئة القانونية وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات العصر ولمعالجة الاختلالات التي تعانيها المنظومة القانونية الموروثة عن الحقب السياسية والقانونية السابقة.

لا يجب أن نغفل الدور المهم للإجراءات القضائية المتبعة في حل النزاعات الناشئة في المجالات الاقتصادية، سواء من حيث جودة النصوص القانونية أو من حيث كفاءة الجهاز القضائي والعبء الملقى على عاتقه لحل تلك المنازعات. ومن ثم يأتي الدور للأجهزة التنفيذية في تطبيق الأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي. إذن هي منظومة متكاملة تعمل مركباتها جنباً إلى جنب من أجل توفير بيئة قانونية تحترم فيها سيادة القانون وتحل فيها النزاعات القانونية بكفاءة عالية وبما يعكس في طمأننة المستثمرين على حقوقهم وامتيازاتهم سواء بالعلاقة مع المستهلكين أو مع الجهات الرسمية.

وبسؤال المنشآت عن أهمية مجموعة من العوامل القانونية في تشجيع الاستثمار، تباينت الآراء والتوجهات حول العوامل الأهم والأكثر تأثيراً. ولكن بشكل عام، استحوذت الإعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار على اهتمام المنشآت. وبنفس القدر من الأهمية أشار المستطلعون إلى أهمية قانون ضريبة الدخل وما يتضمنه من أحكام وتفاصيل تهم القطاع الخاص بدرجة عالية بسبب تأثيرها الكبير على معدلات ربحيتهم وعلى نشاطهم التجاري بشكل عام. وتهتم المنشآت أيضاً بآليات تطبيق الأحكام الواردة في قانون ضريبة الدخل. فلا يكفي أن يشكل القانون محفزاً للاستثمار، ولكن أداء موظفي الضرائب والطواقم المكلفة بتطبيق القانون وقدرتهم على فهم القانون وإدراك الأهداف والأبعاد المرجوة منه يعد محمداً مهماً كذلك للبيئة القانونية من وجهة نظر المنشآت.

بدرجة أقل تأتي أهمية الإعفاءات الواردة في قانون المدن والمناطق الصناعية، والتي غالباً ما تستفيد منها المنشآت الكبيرة والتي توجه إنتاجها للأسواق الخارجية. ومن القوانين المهمة والمحفزة على الاستثمار من وجهة نظر المنشآت، أشارت النتائج إلى أهمية قوانين التجارة والشركات باعتبارها من القوانين المنظمة لإجراءات تسجيل الشركات والمنشآت الاقتصادية، وتنظيم العلاقة التجارية بين أطراف الإنتاج في الأسواق المحلية. جدير بالإشارة إلى أن القوانين السارية في هذا المجال هي

قوانين قديمة وموروثة منذ أكثر من ٥٠ عاماً. ورغم التعديلات التي أدخلتها السلطة على قانون الشركات بموجب تعديلات العام ٢٠٠٨، إلا أنها غير كافية ولا تستجيب للمستجدات والتطورات التي حدثت في هذا المجال خلال العقود السابقة. ومن بين العوامل الثمانية المحفزة على الاستثمار المعروضة للمستثمرين، جاءت الإجراءات القضائية من حيث سرعة البت وإعادة الحقوق في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية، يليها طبيعة الأحكام القضائية الصادرة وتنفيذ هذه الأحكام من خلال الأجهزة التنفيذية في السلطة (انظر جدول ٣).

جدول (٣): ترتيب العوامل القانونية والقضائية حسب أهميتها (٥ للأكثر أهمية و ١ للأقل أهمية)

البند	حسب الأهمية (%)					المتوسط
	١	٢	٣	٤	٥	
الإعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار	٧,٨	١,٦	١٤,٣	٢٢,٩	٥٣,٥	٤,١٢
قانون ضريبة الدخل	٨,٩	٢,٧	١٣,٦	٢٧,٩	٤٦,٩	٤,٠١
أنظمة الضرائب وإدارتها	٨,٥	٤,٣	١٥,٥	٢٥,٦	٤٦,١	٣,٩٦
الإعفاءات الواردة في قانون المدن والمناطق الصناعية	١١,٧	٣,٩	١٨,٦	٣٤,٩	٣١,٠	٣,٦٩
قوانين الشركات والتجارة	١٥,٩	٩,٧	٢٢,١	٢٦,٤	٢٦,٠	٣,٣٦
الإجراءات القضائية من حيث سرعة البت وإعادة الحقوق	١٥,٩	١٠,١	٢٢,٥	٢٤,٤	٢٧,١	٣,٣٦
الأحكام القضائية الصادرة	١٨,٣	١٢,٨	٢١,٣	٢٣,٣	٢٤,٤	٣,٢٢
تنفيذ الأحكام القضائية	٢٣,٣	١٢,٤	١٩,٠	١٢,٤	٣١,٨	٣,١٤

رابعاً: إجراءات التسجيل

بينت النتائج أن غالبية المنشآت المستطلعة (٩٨٪) كانت مسجلة ويوجد لديها ملف ضريبي. ولا تعكس هذه النتائج واقع المنشآت في الأراضي الفلسطينية، والتي يعمل نحو ثلثها في الاقتصاد غير الرسمي. ولدى الاستفسار منهم عما إذا واجهوا صعوبات عند تسجيل المنشأة، أشار نحو ٣٠٪ من المستطلعين إلى أنهم واجهوا صعوبات بطريقة أو بأخرى. وتراوحت الصعوبات التي واجهتها المنشآت للتسجيل بطول الإجراءات وتعقيدها، وارتفاع رسوم التسجيل، وتعدد الجهات الرسمية الواجب مراجعتها لإتمام المعاملات، وبدرجة أقل عدم وجود فرع لجهة الاختصاص في المحافظة التي تعمل بها المنشأة.

تؤثر العوامل السابقة بشكل ملحوظ على البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. وجاءت تقييمات المنشآت لهذه العوامل سلبية عموماً. ومن أكثر العوامل التي حصلت على تقييم سلبى (تعدد الجهات التي يجب مراجعتها لإتمام عملية التسجيل أو الحصول على الخدمات اللاحقة)^١، حيث أشار ٦٠٪ من المستطلعين أن تأثيرها سلبى على البيئة الاستثمارية. يليها رسوم

التسجيل المرتفعة وعدد الخطوات المطلوبة للتسجيل، حيث أشار ٥٣٪ و ٥٠٪ من المستطلعين على التوالي إلى أن لها تأثيراً سلبياً. في المقابل، تشير النتائج إلى أن لإجراءات استرجاع الضريبة تأثير إيجابي على البيئة الاستثمارية. ورغم أهمية إجراءات الحصول على خدمات البنية التحتية ورخص البناء في التأثير على تكاليف الاستثمار والإنتاج، إلا أن المنشآت المستطلعة تعتقد أن لا تأثير لهذه الإجراءات على البيئة الاستثمارية (انظر جدول ٤).

جدول (٤): تأثير مجموعة من العوامل والإجراءات على البيئة الاستثمارية

العامل	التأثير (%)		
	إيجابي جدا	إيجابي	لا تأثير
عدد الخطوات المطلوبة لتسجيل المنشأة	١,٤	١٨,٢	٣٠,٥
رسوم تسجيل المنشأة	١,٨	١٥,٩	٢٩,٥
تعدد الجهات التي يجب مراجعتها لإتمام عملية التسجيل أو الحصول على الخدمات اللاحقة	١,٤	١٠,٠	٢٩,١
إجراءات الحصول على خدمات البنية التحتية	٠,٥	١٣,٢	٥٤,٥
إجراءات استرجاع الضريبة	٢٩,٥	٣٦,٤	١٩,١
إجراءات الحصول على رخص البناء	١,٤	١٣,٦	٦٨,٦

خامساً: السياسات الحكومية

تلعب السياسات الحكومية دوراً أساسياً في التأثير على البيئة الاستثمارية في المناطق الفلسطينية سواء سلبياً أو إيجابياً. وانقسمت المنشآت المستطلعة على نفسها لدى تقييم السياسات الحكومية من حيث دورها وقدرتها على تهيئة مناخ استثماري مناسب. إذ يرى نحو ٢٦٪ من المنشآت أن السياسات التي تعدها وتنفذها الحكومة الفلسطينية تعتبر عاملاً محفزاً ومساعداً لتشجيع الاستثمار في المناطق الفلسطينية. بينما يعتقد ٢٢٪ من المنشآت إلى أن السياسات الحكومية تشكل عائقاً أمام الاستثمار. ولم يكن لهذه السياسات أي دور أو تأثير في المناخ الاستثماري وفقاً لرأي ٤٢٪ من المستطلعين.

من أجل استيضاح آراء المستطلعين وتوجهاتهم إزاء السياسات الحكومية، تم التفريق بين السياسات الحكومية وتقسيمها لأنواع مختلفة. وهنا ظهر التباين في آراء المنشآت تجاه الأنواع المختلفة من السياسات. إذ كان التأثير سلبياً فيما يتعلق بالسياسات الضريبية وخاصة ما يتعلق بضريبة الدخل والقيمة المضافة، حيث أشار ٩٠٪ من أفراد العينة إلى أن تأثيرها كان سلبياً وهي بحاجة لتدخلات كبيرة. كما دلت النتائج على أن السياسات التجارية والتسهيلات في مجال التصدير والاستيراد بحاجة لتدخلات أيضاً، حيث أشار ٤٢٪ من المستطلعين إلى أن تأثيرها سلبى على البيئة الاستثمارية. أما سياسات التشغيل المؤثرة على تكلفة عنصر العمل، فيرى ٢٤٪ من المنشآت أن تأثيرها سلبى على المناخ الاستثماري وهي بحاجة لتدخلات جديدة، في حين أن ربع المنشآت تعتقد أن تأثيرها إيجابي. في المقابل، تعتقد نسبة كبيرة من المنشآت (٤٥٪) بعدم وجود تأثير للسياسات النقدية المرتبطة بالجهاز المصرفي. ويبدو ذلك منطقياً في ظل غياب العملة الوطنية وعدم قدرة سلطة النقد بالتأثير على مؤشرات القطاع المصرفي بشكل كبير من خلال أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة) (انظر جدول ٥).

١ رغم إشارة قانون تشجيع الاستثمار إلى النافذة الاستثمارية (OSS) لتسهيل إجراءات التسجيل والمتابعة، إلا أن واقع الحال مختلف كلياً، حيث تحتاج المنشآت لمراجعة العديد من الجهات لاستكمال إجراءات التسجيل والبدء بممارسة أعمالها مثل مراقب الشركات، الغرفة التجارية، البلدية، وزارة الاختصاص، سلطة البيئة، وغيرها.

جدول (٥): تأثير السياسات الحكومية على البيئة الاستثمارية

السياسة الحكومية	التأثير (%)	
	ايجابي	غير مؤثرة
السياسات الضريبية وخاصة ما يتعلق بضريبة الدخل والقيمة المضافة	١,٨	٨,٦
السياسات التجارية والتسهيلات في مجال التصدير والاستيراد	٣٦,٧	٢١,٣
سياسات التشغيل المرتبطة بتكلفة عنصر العمل	٢٤,٤	٤١,٦
السياسات النقدية المؤثرة على أداء الجهاز المصرفي	٢٥,٨	٤٤,٨
السياسات المرتبطة بالسوق المالي وقطاع التأمين	٢١,٢	٤٢,٥

سادساً: المؤسسات المساندة

تشط المؤسسات المساندة في الأراضي الفلسطينية لتقديم خدماتها للمنشآت الاقتصادية لمساعدتها في تطوير أدائها. وهي من العوامل المساعدة في تهيئة بيئة استثمارية نتيجة طبيعة دورها والغايات من إنشائها. لكن طبيعة هذه المؤسسات وأدوارها وفعاليتها ومدى استفادة المنشآت منها تبدو متباينة في العديد من الحالات. وقد بيّنت النتائج أن ٣٧٪ فقط المنشآت المستطلعة كانت قد استفادت بشكل أو بآخر من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المساندة. ورغم تعدد الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وأهميتها لعمل المنشآت، إلا أن الخدمات المتمثلة بالمساعدة إصدار تصاريح الدخول داخل الخط الأخضر شكلت الخدمة الأساسية التي تستفيد بها المنشآت من هذه المؤسسات، فقد أشار ٧٢٪ من المنشآت إلى أنهم استفادوا من المؤسسات المساندة في هذا المجال. كما استفاد نحو نصف أفراد العينة في مجال الحصول على معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية (٥٢٪)، وبدرجة أقل تطوير الموارد البشرية العاملة في المنشأة (٤٢٪) أو المشاركة في المعارض (٢٣٪) (انظر جدول ٦).

جدول (٦): أشكال استفادة المنشآت من خدمات المؤسسات المساندة

النسبة (%)	
٥٢,١	الحصول على معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية
٧١,٩	تسهيل الحركة والوصول لداخل الخط الأخضر
٤١,٧	تطوير الموارد البشرية في المنشأة
٢٢,٩	المشاركة في المعارض
٤,٢	مجالات أخرى

وبسؤال المستطلعين الذين لم يستفيدوا من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المساندة، أشار ٣٧٪ منهم إلى أنهم لا ينتسبون إلى أي من هذه المؤسسات، والتي عادة ما تقدم خدماتها لأعضائها. في حين يعتقد ٢٢٪ من المستطلعين بأن دور هذه المؤسسات غير مهم أو مؤثر على أداء المنشأة. وتظهر النتائج وجود مشكلة جدية ينبغي التعامل معها وتتمثل بتركز أنشطة المؤسسات المساندة في عدد محدود من التجمعات، وخاصة مراكز المدن، مما يحرم شريحة واسعة من المنشآت العاملة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن من الخدمات المقدمة. وقد أشار ٢١٪ من المنشآت إلى عدم وجود فرع للمؤسسات المساندة، الأمر الذي أدى لعدم استفادتهم من خدماتها. وكنتيجة لعدم انتشار المؤسسات المساندة بشكل شامل على المستوى الجغرافي، فإن ٢٠٪ من المنشآت لا يتوفر لديها معلومات عن الخدمات والدعم الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات المساندة (انظر جدول ٧).

جدول (٧): أسباب عدم استفادتك من المؤسسات المساندة

النسبة (%)	
٣٦,٥	عدم الانتساب لأي من المؤسسات المساندة
٢٠,٧	عدم وجود أي من تلك المؤسسات في المحافظة
١٩,٥	عدم المعرفة بالخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات
٢٣,٣	عدم الاقتناع بدور وتأثير عمل تلك المؤسسات على أداء المنشأة

سابعاً: خدمات البنية التحتية

أشرنا في موضع سابق إلى تأثير خدمات البنية التحتية على القرارات الاستثمارية في المنشآت، حيث بينا دور البنية التحتية في التأثير على تكلفة إنشاء المشاريع وعلى تكاليف الإنتاج. ولا يقتصر التقييم لهذه الخدمات على مدى توفرها فقط، إنما يطال التقييم جودة الخدمات المقدمة وأسعارها. وتُظهر النتائج تقييماً إيجابياً إلى حد كبير من قبل المنشآت فيما يتعلق بجودة خدمات البنية التحتية وتأثيرها على القرارات الاستثمارية. ولوحظ وجود تفاوت طفيف في مستوى التقييم للخدمات المختلفة (طرق، كهرباء، اتصالات، مياه)، إلا أن التقييم كان إيجابياً بشكل عام لجميع الخدمات (بدرجة أقل المياه التي اعتبر أكثر من ٢٥٪ من المنشآت أنها غير مناسبة من حيث الجودة).

في المقابل، كانت المنشآت أقل رضاً عن مستويات أسعار هذه الخدمات. وكان عدم الرضا ظاهراً بشكل أكبر فيما يتعلق بأسعار الكهرباء، حيث يعتقدون (٦٦٪) أنها غير مناسبة وتؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية. وبدا من النتائج أن أسعار المياه مناسبة إلى مقبولة بالنسبة للمنشآت (انظر جدول ٨).

جدول (٨): تقييم المنشآت لمستوى جودة وأسعار خدمات البنية التحتية من حيث مساهمتها في تشجيع الاستثمار

العامل	الجودة (%)			السعر (%)		
	مناسبة	مقبولة	غير مناسبة	مناسبة	مقبولة	غير مناسبة
شبكة الطرق والمواصلات	٤٦,٥	٣٥,٧	١٧,٨	٢٨,٧	٣٤,٥	٣٦,٨
الكهرباء	٥١,٥	٣١,٠	١٧,٤	١٢,٠	٢١,٧	٦٦,٣
الاتصالات	٤٧,٦	٣٥,٣	١٧,١	٢٠,٩	٢٨,٣	٥٠,٨
المياه والصرف الصحي	٣٥,٣	٣٩,١	٢٥,٦	٢٩,٥	٤١,٩	٢٨,٧

ثامناً: التمويل

يعتمد أصحاب المنشآت بشكل كبير على المساهمات الشخصية في تمويل مشروعاتهم. فقد أشار نحو ٩٠٪ من المستطلعين إلى أنهم يعتمدون على مصادرهم الذاتية للبدء في مشروعاتهم أو التوسع بها. وتعد التسهيلات البنكية المختلفة المصدر الثاني من مصادر تمويل إنشاء المشاريع، حيث يستعين حوالي ٦٪ من المستطلعين بالمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى. فيما تبدو مساهمة مصادر التمويل الأخرى محدودة جداً بالنسبة للمنشآت (انظر جدول ٩).

جدول (٩): التوزيع النسبي لمصادر التمويل للمنشآت

مصدر التمويل	متوسط نسبة المساهمة (%)
مساهمات شخصية	٨٨,٧٥
القروض والتسهيلات البنكية	٥,٥٥
التأجير التمويلي	٠,٣٥
التمويل الداخلي	٠,٩٤
الائتمان الجاري	٠,٢٩
قروض أو مساهمات من أصدقاء أو من أفراد العائلة	١,٤١
مساهمات من شركاء جدد	٢,٢٥

يوجد أسباب عديدة تحول دون استعادة أو حصول المنشأة على خدمات المصارف للأغراض التمويلية. وأظهرت النتائج أن الخلفية الدينية لأصحاب المنشآت هي السبب الرئيسي لعدم توجههم إلى المصارف، وأن تعاملهم في الغالب يكون مع المصارف الإسلامية، ونشاط هذه المصارف يظل محدوداً مقارنة مع المصارف التجارية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة والرسوم المفروضة على المعاملات المصرفية يعد السبب الثاني الذي يحد من استعادة المنشآت من المصارف. إضافة إلى الضمانات المرتفعة والمتطلبات المعقدة التي تتطلبها المصارف لمنح التسهيلات (انظر جدول ١٠).

جدول (١٠): الأسباب التي تحول دون حصول المنشأة على تمويل من البنك

العامل	موافق				غير موافق بشدة
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	
قلة خبرة ودراية في التعامل مع البنوك	٧,٠	٢٥,٢	١١,٢	٢٧,١	٢٩,٥
عدم توفر معلومات مالية يمكن تقديمها للحصول على قرض	٨,٢	٤,٧	٩,٣	٣٣,٣	٢٧,٩
عدم توفر ضمانات	٧,٠	١٥,٩	١٨,٦	٣٧,٢	٢١,٣
عدم الرغبة في تعريض المنشأة لمخاطر الإفلاس أو التعثر	٧,٤	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٩,٨	١٩,٨
أسباب دينية	٤٠,٠	٣١,٨	١٩,٤	٤,٧	٤,٧
أسعار الفائدة والرسوم مرتفعة نسبياً	٣٢,٢	٣١,٤	١٦,٣	١٤,٣	٥,٨
الضمانات المطلوبة معقدة	٢٩,٩	٢٩,٨	١٧,٤	١٤,٠	٨,٩

تاسعاً: تحليل البيانات من منظور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من بين الأهداف الرئيسية لهذه الورقة استطلاع آراء وتوجهات المنشآت الصغيرة حول القضايا والمواضيع المطروحة. من خلال تحليل البيانات مقطوعياً بالتركيز على عامل النوع الاجتماعي، لم نلاحظ فروقات مهمة وذات دلالة في المجالات المبحوثة. وسبب ذلك محدودية أعداد المنشآت التي تملكها أو تديرها النساء في العينة المبحوثة رغم حرصنا على تمثيل النساء بشكل كبير. أما البعد الثاني في التحليل فيتركز على تحليل البيانات وفقاً لحجم المنشأة، حيث سنركز فيما تبقى من هذا الجزء على تحليل آراء المنشآت الصغيرة والمتوسطة إزاء عدد من القضايا. وقد استخدمنا معيار رأس مال المنشأة للاستدلال على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث أننا اعتبرنا أن المنشآت التي يقل رأس مالها التأسيسي عن ١٠٠,٠٠٠ دولار منشآت صغيرة ومتوسطة، فيما المنشآت الكبيرة هي المنشآت التي يزيد رأس مالها التأسيسي عن هذا المبلغ. وأظهرت النتائج أن نحو ٧٤٪ من المستطلعين كانوا من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ينطبق عليها الشرط السابق.

أشارت نتائج الاستبيان بأن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية من العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية ونشاط المنشآت الصغيرة والكبيرة على حد سواء، حيث تشابهت آراء المنشآت في هذا الصدد بغض النظر عن حجم المنشأة.

فيما يتعلق بالعوامل القانونية كمحدد للاستثمار، اختلفت آراء المنشآت الصغيرة مع المنشآت الكبيرة في تحديد أهمية العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والقضائية، ففي حين شكلت الاعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار أولوية للمنشآت الصغيرة، وأبدت هذه المنشآت رغبتها في التمتع بالمزايا والاعفاءات التي يوفرها القانون كحافز للاستثمار، اهتمت المنشآت الكبيرة (والتي يحصل غالبيتها على هذه الاعفاءات بسبب انطباق الشروط عليها)، اهتمت أكثر بأحكام قانون ضريبة الدخل والإدارة الضريبية في المناطق الفلسطينية كمحدد أساسي للاستثمار في الجانب القانوني.

تعتبر مستويات انخراط المنشآت الصغيرة في القطاع المنظم منخفضة بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة، ففي حين دلت النتائج أن جميع المنشآت الكبيرة مسجلة وتعمل في القطاع المنظم ولديها سجل ضريبي، تبين أن أكثر من ٥٪ من المنشآت الصغيرة غير مسجلة. وبالطبع فإن النسبة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني أكبر، حيث تصل إلى نحو ٢٣٪. ويبدو أن الدافع الأساسي لعدم تسجيل المنشآت الصغيرة هو رغبتها في تجنب الالتزامات المترتبة على المنشآت المسجلة. ولذلك، تواجه المنشآت الصغيرة صعوبات أقل في مجال التسجيل مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي تسعى للتسجيل، أو تكون مضطرة لذلك بسببها حجم نشاطها الكبير وحاجتها للاستفادة من المزايا التي يوفرها قانون تشجيع الاستثمار والتسهيلات الأخرى التي تحصل عليها من المؤسسات المساندة. ونظراً لانتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن والتجمعات، فقد اعتبرت غالبية المنشآت الصغيرة أن عدم وجود فرع للجهات الرسمية التي يجب التسجيل لديها شكلت أكبر التحديات والمعوقات أمامها للتسجيل، يليها تعدد الجهات الرسمية الواجب مراجعتها لاتمام المعاملات وطول الإجراءات وتعقيدها.

وبالنظر إلى تأثير العوامل السابقة على البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية من وجهة نظر المنشآت الصغيرة، تبين وجود تأثير سلبي عموماً. وتتأثر المنشآت الصغيرة سلباً أكثر من المنشآت الكبيرة فيما يتعلق بقيمة رسوم التسجيل وتعدد الجهات الواجب مراجعتها لاتمام معاملات التسجيل. ويبدو أن لافتقار المنشآت الصغيرة للخبرة المطلوبة في التعامل مع المؤسسات الرسمية والمساندة هو أحد أسباب التأثير السلبي لهذه العوامل، وذلك في مقابل الخبرة الطويلة والمتراكمة التي تمتلكها المنشآت الكبيرة. في المقابل، تعتقد المنشآت الكبيرة أن التأثير السلبي على أدائها وعلى البيئة الاستثمارية يكون أكبر عندما يتعلق الأمر بموضوع استرجاع الضريبة والحصول على خدمات البنية التحتية ورخص البناء. ويرجع ذلك لطبيعة وحجم استثمارات المنشآت الكبيرة ونشاطها والتي تتطلب التعامل أكثر في مجال استرجاع الضريبة، وتوفر مرافق البنية التحتية ورخص بناء منشآت المشاريع الكبيرة، وذلك خلافاً للمنشآت الصغيرة التي غالباً لا تحتاج لكل تلك التعقيدات والمرافق.

٦. الاستنتاجات والتوصيات

رغم الإجراءات العديدة التي تبذلها السلطة الفلسطينية، مدعومة بالمساعدات النقدية والفنية الخارجية، في سياق سعيها لإيجاد بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النجاح المأمول. ولم تحدث اختراقات مهمة على صعيد تهيئة المناخ الاستثماري. ويبقى الانطباع العام لدى قطاع الأعمال أحد أهم المقاييس على التقدم المحرز على أرض الواقع على صعيد البيئة الاستثمارية. فيما يلي ملخص لآراء وتوجهات قطاع الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إزاء عدد من محددات الاستثمار في المناطق الفلسطينية:

- تؤثر البيئة السياسية غير المستقرة، سواء الناجمة عن إجراءات الاحتلال أو تداعيات الانقسام الداخلي، عاملاً سلبياً لقطاع الأعمال. وبشكل خاص، فإن الأزمة المالية للسلطة، كأحد إفرازات الاحتلال، تؤثر على غالبية المنشآت المستطلعة بشكل سلبى.
- تشكل البيئة القانونية محددًا مهمًا للمناخ الاستثماري. واستحوذت الإعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار، وأحكام قانون ضريبة الدخل والإدارة الضريبية على اهتمام المنشآت في المقام الأول. وبالرغم من أهمية الإجراءات القضائية، فلم تشكل أولوية للمنشآت المستطلعة.
- ثلث المنشآت أشاروا إلى أنهم واجهوا صعوبات بطريقة أو بأخرى في التسجيل. وتراوحت الصعوبات بطول الإجراءات وتعقيدها، وارتفاع رسوم التسجيل، وتعدد الجهات الرسمية الواجب مراجعتها لإتمام المعاملات، وبدرجة أقل عدم وجود فرع لجهة الاختصاص في المحافظة التي تعمل بها المنشأة. تؤثر العوامل السابقة بشكل ملحوظ على البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. وجاءت تقييمات المنشآت لهذه العوامل سلبية عموماً.
- ثلث المنشآت تعتقد بأن السياسات الحكومية تشكل عائقاً أمام الاستثمار. وتفاوت التقييم للسياسات حسب نوع السياسة، حيث شكلت السياسات الضريبية أكثر من غيرها عاملاً سلبياً، يليها من حيث التأثير السلبى السياسات التجارية وسياسات التشغيل. بينما يعتقد أكثر من ٤٢٪ من المنشآت بعدم وجود تأثير للسياسة النقدية.
- يبدو دور المؤسسات المساندة ضعيفاً على صعيد تحسين أداء المنشآت، حيث أن نحو ثلث المنشآت فقط هم من استفاد من خدمات المؤسسات المساندة. وتركزت الاستفادة في مجال إصدار تصاريح الدخول داخل الخط الأخضر لغالبية المنشآت المستفيدة. يليها الاستفادة في مجال الحصول على معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية، وبدرجة أقل تطوير الموارد البشرية العاملة في المنشأة أو المشاركة في المعارض.
- لا يزال تقييم المنشآت لخدمات البنية التحتية متفاوتاً بين الجودة والسعر، ففي حين تظهر المنشآت رضاً نسبياً على جودة خدمات البنية التحتية وتأثيرها على القرارات الاستثمارية، يظل التقييم سلبياً إزاء أسعار بعض الخدمات مثل الكهرباء والوقود والاتصالات.
- يعتمد أصحاب المنشآت بشكل كبير على المساهمات الشخصية في تمويل مشروعاتهم. وتحجم العديد من المنشآت للاستعانة بمصادر التمويل الأخرى، وخاصة الاقتراض من المصارف. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، أهمها: الاعتبارات الدينية، يليها ارتفاع أسعار الفائدة والرسوم المفروضة على المعاملات المصرفية، ثم الضمانات المرتفعة والمتطلبات المعقدة التي تطلبها المصارف.

السياسات الحكومية تلعب دوراً مهماً في التأثير على البيئة الاستثمارية. وأظهرت النتائج أن تقييم المنشآت الكبيرة كان أكثر سلبية إزاء السياسات الحكومية بالمقارنة مع المنشآت الصغيرة. ففي حين اعتبر ٢٨٪ من المنشآت الصغيرة أن السياسات الحكومية تشكل عائقاً أمام الاستثمار و٢٩٪ أنها تعتبر عاملاً محفزاً، جاءت تقييمات المنشآت الكبيرة مغايرة إلى حد كبير. فقد أشار ٤٥٪ من المنشآت الكبيرة أنها تشكل عائقاً، مقابل ١٦٪ رأوا بأنها عامل مساعد ومحفز للاستثمار. ولدى التفصيل في نوع السياسات، تبين تشابه المنشآت الصغيرة والكبيرة فيما يتعلق بالتقييم السلبى للسياسات الضريبية (٩٠٪ يعتقدون ذلك). في حين أن تقييم المنشآت الكبيرة للسياسات التجارية كان سلبياً بشكل كبير (٦٥٪ من المنشآت) مقابل (٢٥٪ بين المنشآت الصغيرة). ومرد ذلك الاعتماد الكبير للمنشآت الكبيرة على الجوانب التجارية والتسهيلات في مجال الاستيراد والتصدير في أنشطتها. وبالنسبة لسياسات التشغيل، فأظهرت النتائج أن تقييم المنشآت الكبيرة كان أكثر سلبية في هذا المجال مقارنة بالمنشآت الصغيرة (٤٩٪ و ٢٩٪ على التوالي). ويرجع ذلك بالاساس إلى انتشار ظاهرة العمل غير المجور في المنشآت الصغيرة، وبالتالي انخفاض مستوى تأثرها بسياسات التشغيل الحكومية.

جاءت النتائج منطقية إلى حد بعيد فيما يتعلق بأثر عمل المؤسسات المساندة على المنشآت، حيث تبين أن استفادة المنشآت الصغيرة كانت أقل (٢٨٪ من المنشآت الصغيرة) من نظيرتها لدى المنشآت الكبيرة (٦٤٪ من المنشآت الكبيرة). ورغم تطابق اجابات المنشآت الصغيرة والكبيرة حول كيفية ومجال الاستفادة من المؤسسات المساندة، إلا أن اختلافاً ظاهراً لوحظ في مستوى الاستفادة في كل مجال، ففي حين أن ٦٦٪ من المنشآت الصغيرة استفادت في مجال الحصول على التصاريح، استفاد ٧٧٪ من المنشآت الكبيرة في هذا المجال. كما أن ٤٥٪ من المنشآت الصغيرة استفاد في مجال الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية مقابل ٥٨٪ من المنشآت الكبيرة. وفي مجال تطوير الموارد البشرية، فاقت نسبة المنشآت الكبيرة المستفيدة (٤٩٪) بشكل ملحوظ نظيرتها المنشآت الصغيرة والتي لم تتجاوز ٢٢٪. وفي نفس السياق، أشارت النتائج إلى أن عدم انتساب المنشآت الصغيرة لهذه المؤسسات هو السبب الرئيسي لعدم استفادتها من خدماتها (٣٩٪)، كما أن عدم وجود فروع لتلك المؤسسات في أماكن عمل المنشآت الصغيرة يساهم بشكل كبير في عدم استفادتها من الخدمات التي تقدمها (٢٢٪). ولا يشكل هذا العامل معضلة رئيسية أمام المنشآت الكبيرة التي تتركز في المدن الرئيسية حيث تنتشر المؤسسات المساندة.

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من المنشآت الكبيرة فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية سواء ما يتعلق بجودة هذه الخدمات أم بأسعارها. إذ عبرت ٧٠٪ من المنشآت الصغيرة عن عدم رضاها عن أسعار خدمة الكهرباء مقابل ٥٧٪ من المنشآت الكبيرة. وينطبق ذلك أيضاً على أسعار تكلفة المواصلات، حيث أشارت ٤١٪ من المنشآت الصغيرة إلى أنها غير مناسبة مقابل ٢٥٪ من المنشآت الكبيرة. وجاء تقييم المنشآت الصغيرة سلبياً لأسعار خدمات الاتصالات، حيث أشارت ٥٦٪ من المنشآت إلى أنها غير مناسبة في حين أشارت ٣٦٪ من المنشآت الكبيرة إلى ذلك.

تُظهر النتائج التفصيلية اعتماد المنشآت الصغيرة (٩٢٪) بشكل يفوق نظيراتها من المنشآت الكبيرة (٧٩٪) على المساهمات الشخصية لتمويل استثماراتها. وفي المقابل، كان اعتماد المنشآت الصغيرة على المصارف (٤٪) أقل بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة التي يعتمد ٩٪ منها على المصارف للتمويل. ومن الأسباب الرئيسية لعدم اللجوء للمصارف، برزت الأسباب الدينية وارتفاع الرسوم والفوائد وتعقيد الضمانات المطلوبة، كأسباب معيقة للاستفادة من الخدمات المصرفية. وتشترك في ذلك مع المنشآت الكبيرة. لكن يوجد عوامل أخرى مؤثرة لدى المنشآت الصغيرة تتعلق بقلّة الخبرة والدراية في التعامل مع المصارف، وعدم توفر معلومات مالية منتظمة لدى المنشآت الصغيرة. وأثر هذه العوامل يبدو أقل بكثير لدى المنشآت الكبيرة.

١. المراجع باللغة العربية العربية

- البنك الدولي. ٢٠٠٨. دعم القطاع الخاص الفلسطيني. website
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. احصاءات التجارة الخارجية. سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. احصاءات القوى العاملة. سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية. سنوات مختلفة.
- بلانيت فايننس. ٢٠٠٧. مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وغزة. الشبكة الفلسطينية للإقراض.
- جامعة بيرزيت. ٢٠٠٥. تقرير التنمية البشرية الرابع. مركز دراسات التنمية.
- صادق، طارق وآخرون. ٢٠٠١. سياسات لتحفيز ريادة النساء في الأراضي الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- عبد الرازق، عمر. ٢٠٠٢. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- عبد الكريم، نصر، ومحمد قرش. ٢٠١٠. قدرة مراقق البنية التحتية على خدمة وتطوير أداء القطاع الخاص الفلسطيني. ورقة موقف رقم ٨. مجموعة أوراق عمل لتطوير وتحسين أداء وكفاءة وفعالية شركات القطاع الخاص. مجموعة الاتصالات الفلسطينية.
- عبد الكريم، نصر. ٢٠١٠. نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- عبد الكريم، نصر. ٢٠١١. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- عبد الكريم، نصر وآخرون. ٢٠١٢. الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. سلطة النقد الفلسطينية.
- عدوان، يوسف وآخرون. ٢٠٠٧. أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- مركز تطوير القطاع الخاص. ٢٠٠١. مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين، سلسلة المسوحات الاقتصادية. رقم ١، تشرين ثاني.
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). ٢٠١٢. البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في يوم البيئة العالمي. حزيران. القدس.

فيما يلي مجموعة من المقترحات الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري مع التركيز على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

- تعظيم استفادة المنشآت من برامج التأمين ضد المخاطر السياسية الممول من البنك الدولي والحكومة الفرنسية وغيرها من الجهات للحد من تأثير البيئة السياسية غير المستقرة على قطاع الأعمال.
- ادخال التعديلات اللازمة على التشريعات الفلسطينية بما يراعي خصوصية الاقتصاد الفلسطيني الذي يغلب عليه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبوجه خاص، يمكن اجراء تعديلات على قوانين الضريبة والاستثمار والمصارف والعمل.
- تشجيع المنشآت الصغيرة على التسجيل والعمل ضمن القطاع المنظم، مع منحها تلميحات بشأن تخفيض الالتزامات المترتبة عليها نتيجة التسجيل. والاستفادة من برامج تسهيل الاجراءات الممول من مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون وزارة الاقتصاد.
- ضبط وتقنين السياسات الحكومية بما يخدم منشآت الأعمال الصغيرة. والعمل على استقرارها من أجل زيادة قدرة المنشآت على التعامل مع السياسات وفق أسلوب علمي مدروس وممنهج وطويل الامد وليس وفقاً لمبدأ رداد الفعل.
- اعادة النظر في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المساندة. والعمل على تحسين أداءها بما يضمن زيادة تغطية عمل هذه المؤسسات ليطال عدد أكبر من المنشآت وزيادة توزيعها قطاعياً وجغرافياً.
- تخصيص موازنات أكبر من قبل السلطة والمؤسسات المانحة لتحسين خدمات البنية التحتية، وزيادة التنسيق بين مختلف الأطراف بما يضمن مساهمة هذه المرافق في الحد من تكاليف الاستثمار والانتاج للمنشآت.
- تأسيس صندوق إقراض تجميعي بمساهمات فردية من البنوك وربما أيضاً من الجهات المانحة بهدف منح هذه المنشآت تمويلاً وشروطاً ميسرة. وإعادة هيكلة مؤسسات التمويل غير المصرفية، بما يؤدي إلى تخصصها في الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ضرورة توحيد تعريف وتصنيف منشآت الأعمال بين كبيرة وصغيرة ومتوسطة وذلك لأغراض استخداماتها من قبل الجهاز المصرفي حتى يسهل نشر بيانات عن تمويل هذه المنشآت والاستفادة من ذلك في تطوير السياسات المصرفية.
- ضرورة تفعيل إسراع سلطة النقد الفلسطينية في مأسسة العلاقة بين مؤسسات ضمان القروض الخاصة من جهة والجهاز المصرفي من جهة أخرى لتحفيز هذا الجهاز على إعطاء ومنح تسهيلات إئتمانية أكبر للمنشآت الصغير والمتوسطة، وهي الاقل قدرة في الوصول لمصادر التمويل



II. References in English

- Al-Botmeh, Samia. 2007. *The Determinations of Female Labor- Force Participation in the West Bank and Gaza Strip*. MAS.
- Kanaan, Osama. 1998. *Uncertainty Deters Private Investment in the West Bank and Gaza Strip*. IMF. Finance and Development. Volume 35, Number 2. June.
- Palestine Monetary Authority. 2011. *Financial Stability Report*.
- Paltrade. 2012. *Doing Business in Palestine*.
- UNCTAD. 2012. *Towards a new generation of investment policies*. World Investment Report 2012.
- Wan Cho, Joong. 2003. *Foreign Direct investment: Determinants, Trends in flows and promotion policies*. Investment Promotion and Enterprise Development Bulletin for Asia and the Pacific.
- World Bank. 2007. *West Bank and Gaza investment climate assessment: Unlocking the potential of the private sector*. World Bank Report No. 39109- GZ. March.
- World Bank. 2010. *World Investment and Political Risk 2010*. Multilateral Investment Guarantee Agency. World Bank Group.
- World Bank. 2012. *West Bank and Gaza towards economic sustainability of a future Palestinian state: Promoting Private sector – led Growth*. 25 July.
- World Bank. 2013. *Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*,3-6

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠٠٩. تقييم البيئة القانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠١٠. تطوير تشريعات الاستثمار الفلسطينية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠١١. الازمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. مائدة مستديرة (٥). تموز.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠١١. مرصد الريادة الفلسطيني.
- مكحول، باسم. ٢٠٠٢. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- نصر الله، عبد الفتاح، وغازي الصوراني. ٢٠٠٥. المنشآت الصغيرة في فلسطين / واقع ورؤية نقدية. وزارة الاقتصاد الوطن.

الملحق ملحق رقم (1): الاستبيان



مركز تطوير القطاع الخاص
جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
ص.ب ١٦٨١، رام الله - فلسطين،
ت: ٢٩٧ ٤٦٣٦/٧ - ٢٩٧ ٤٠٠٤ (٠٢) ف: ٢٩٧ ٤٠٠٤ (٠٢)



مركز تطوير القطاع الخاص

السيدة/ة المبحوث/ة

تحية طيبة وبعد،

مركز تطوير القطاع الخاص مؤسسة غير ربحية تابعة لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين/ القدس، ويعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الاقتصادية ورصد وتحديد المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته وشركاته في كل من القطاعين العام والخاص واقتراح آليات التطوير والنهوض بها.

يقوم المركز بعمل دراسة مسحية لمحددات الاستثمار الخاص في فلسطين تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وتهدف الدراسة إلى بحث محددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية من وجهة نظر أصحاب الأعمال ومدراء المؤسسات. وستكون نتائج واستنتاجات هذه الدراسة لمساعدة قطاع المؤسسات وصانعي السياسات والجهات المانحة بشكل خاص لتحديد الأولويات في جدول أعمال إصلاح السياسات الاقتصادية التي ينبغي تناولها في أي حوار وطني أو المنتديات بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المستقبل.

بالإضافة إلى بناء توافق الآراء بين المسؤولين الحكوميين وأصحاب الأعمال ومدراء المؤسسات بشأن القيود على الاستثمار، ووضع هذه القيود في مقدمة جدول أعمال الحوار الاقتصادي الوطني من أجل تحسين البيئة الاستثمارية.

وعليه نرجو من حضرتكم تعبئة الاستبيان بموضوعية لنتمكن من الوصول الى نتائج أقرب ما يكون للواقع. كما نعلمكم ان المعلومات التي نحصل عليها من خلال تعبئتك للاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض بحثية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

أنجزت هذه الاستمارة بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولا يعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية او الحكومة الأمريكية.

أولاً: المعلومات العامة

• البيانات الشخصية

Q1 الموقع الوظيفي في المنشأة.....

Q2 المستوى التعليمي

أقل من ثانوية عامة	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا
--------------------	-------------	-----------	-------------

Q3 عدد سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات	٩-٥ سنوات	١٠-١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة
----------------	-----------	-----------	----------------

Q4 المالك الرئيسي للمنشأة:

ذكر	انثى	مشترك
-----	------	-------

Q5 يحتل أعلى منصب إداري أو تنفيذي في المنشأة:

ذكر	انثى	مشترك
-----	------	-------

• معلومات عامة عن المنشأة

Q6 المحافظة.....

Q7 القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له منشأتك.....

Q8 سنة التأسيس

قبل العام ١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٦	بعد العام ٢٠٠٦
----------------	-----------	-----------	----------------

Q9 رأس المال التأسيسي (بالدولار)

أقل من ٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠١-٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠١-١٠٠,٠٠٠	أكثر من ١٠٠,٠٠٠
---------------	---------------	----------------	-----------------

Q10 حجم المبيعات السنوي (بالدولار)

أقل من ٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠١-٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠-١٥٠,٠٠٠	أكثر من ١٥٠,٠٠٠
---------------	---------------	----------------	-----------------

Q11 القيمة الحالية للأصول (بالدولار)

أقل من ٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠١-١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠-٢٠٠,٠٠٠	أكثر من ٢٥٠,٠٠٠
---------------	----------------	-----------------	-----------------

Q12 عدد العاملين في منشأتك:

أقل من ٥ عمال	٩-٥ عمال	١٠-١٩	٢٠ عامل فأكثر
Q12.1 بأجر			
Q12.2 بدون أجر			

ثانياً: البيئة السياسية

Q13 هل تعتقد أن الانقسام الداخلي من العوامل المؤثرة في قراراتك الاستثمارية والمؤثرة على نشاط منشأتك؟

نعم	الى حد ما	لا
-----	-----------	----

Q14 هل تعتقد أن الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية بسبب تراجع الدعم المالي الخارجي وحجز أموال

المقاصة من الجانب الاسرائيلي من العوامل المؤثرة في قراراتك الاستثمارية والمؤثرة على نشاط منشأتك؟

نعم	الى حد ما	لا
-----	-----------	----

ثالثاً: البيئة القانونية والقضائية

Q15 رتب العوامل التالية حسب أهميتها لتشجيعك على الاستثمار

البند	هـ للأكثر أهمية و ١ للأقل أهمية
Q15.1 الإعفاءات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار	
Q15.2 قانون ضريبة الدخل (قانون ٢٠١١ وتعديلاته)	
Q15.3 أنظمة الضرائب وإدارتها	
Q15.4 الإعفاءات الواردة في قانون المدن والمناطق الصناعية	
Q15.5 قوانين الشركات والتجارة	
Q15.6 الإجراءات القضائية من حيث سرعة البت في القضايا وإعادة الحقوق	
Q15.7 الأحكام القضائية الصادرة	
Q15.8 تنفيذ الأحكام القضائية	

رابعاً: إجراءات التسجيل والمتابعة

Q16 هل منشأتك مسجلة ويوجد لها ملف ضريبي؟

نعم	لا
-----	----

إذا كانت إجابتك نعم، انتقل للسؤال التالي، وإذا كانت إجابتك لا انتقل للسؤال Q21

Q17 هل واجهتك صعوبات عند تسجيل منشأتك؟

نعم	إلى حد ما	لا
-----	-----------	----

إذا كانت إجابتك نعم أو إلى حد ما انتقل للسؤال التالي،

Q18 تتعلق الصعوبات التي واجهتك بـ:

العامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
Q18.1 طول الإجراءات وتعقيداتها					
Q18.2 ارتفاع رسوم التسجيل					
Q18.3 تعدد الجهات الرسمية الواجب مراجعتها لإتمام المعاملات					
Q18.4 عدم وجود فرع لجهة الاختصاص في محافظتك					

Q19 قيم العوامل التالية من حيث تأثيرها على البيئة الاستثمارية:

Q19.1 عدد الخطوات المطلوبة لتسجيل المنشأة:

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

Q19.2 رسوم تسجيل المنشأة:

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

Q19.3 تعدد الجهات التي يجب مراجعتها لاتمام عملية التسجيل أو الحصول على الخدمات اللاحقة:

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

Q19.4 إجراءات الحصول على خدمات البنية التحتية (كهرباء- ماء- هاتف):

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

Q19.5 إجراءات استرجاع الضريبة (رديات الضريبة):

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

Q19.6 إجراءات الحصول على رخص البناء:

تأثير إيجابي جداً	تأثير إيجابي	لا تأثير	تأثير سلبي
-------------------	--------------	----------	------------

خامساً: السياسات الحكومية

Q20 ما هو تقييمك للسياسات الحكومية من حيث دورها وقدرتها على تهيئة مناخ استثماري مناسب؟

تعتبر عامل محفز ومساعد	ليس لها دور ولا تأثير	تشكل عائقاً أمام الاستثمار
------------------------	-----------------------	----------------------------

Q21 ما مدى تأثير السياسات الحكومية التالية على البيئة الاستثمارية؟

السياسة الحكومية	التأثير		
	تأثير إيجابي	غير مؤثرة	تأثير سلبي وبحاجة لتدخلات
Q21.1 السياسات الضريبية وخاصة ما يتعلق بضريبة الدخل والقيمة المضافة			
Q21.2 السياسات التجارية والتسهيلات في مجال التصدير والاستيراد			
Q21.3 سياسات التشغيل المرتبطة بالتأثير على تكلفة عنصر العمل			
Q21.4 السياسات النقدية المؤثرة على أداء الجهاز المصرفي			
Q21.5 السياسات المرتبطة بالسوق المالي وقطاع التأمين			

سادساً: المؤسسات المساندة^٣

Q22 هل سبق واستفدت من الخدمات التي تقدمها أي من المؤسسات المساندة؟

نعم	لا
-----	----

إذا كانت إجابتك نعم، انتقل للسؤال التالي. وإذا كانت إجابتك لا، انتقل للسؤال Q24

Q23 هل كانت استفادتك في مجال: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

Q23.1 الحصول على معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية

Q23.2 تسهيل الحركة والوصول لداخل الخط الأخضر

Q23.3 تطوير الموارد البشرية في منشأتك

Q23.4 المشاركة في المعارض

Q23.5 غير ذلك، حدد

Q24 ما أسباب عدم استفادتك من المؤسسات المساندة بأي شكل من الأشكال

Q24.1 عدم انتسابك لأي من هذه المؤسسات

Q24.2 عدم وجود أي من تلك المؤسسات في محافظتك

Q24.3 عدم معرفتك بالخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات

Q24.4 عدم اقتناعك بدور وتأثير عمل تلك المؤسسات على أداء منشأتك

سابعاً: البنية التحتية

Q25 ما هو تقييمك لمستوى جودة وأسعار خدمات البنية التحتية التالية من حيث مساهمتها في تشجيع الاستثمار؟

الخدمة	الجودة			السعر		
	مناسبة	مقبولة	غير مناسبة	مناسبة	مقبولة	غير مناسبة
Q25.1 شبكة الطرق والمواصلات						
Q25.2 الكهرباء						
Q25.3 الاتصالات						
Q25.4 المياه والصرف الصحي						

٣ المؤسسات المساندة: هي المؤسسات الأهلية وغير الرسمية المحلية والدولية التي تقدم خدمات تساعدك في تطوير أداء منشأتك وتسهيل مهامك (كالتدريب وإقامة المعارض والمساعدة في إصدار تصاريح لإسرائيل وتقديم النصح والمشورة في مجال عملك... الخ).

ثامناً: قضايا التمويل

Q26 ما هي أكثر مصادر التمويل استخداماً في منشأتك حالياً؟ مع ذكر نسبة كل من هذه المصادر إلى مجموع التمويل المتاح في ميزانية منشأتكم:

مصدر التمويل	نسبة المساهمة
Q26.1 مساهمات شخصية منكم (رأس المال المملوك)	
Q26.2 القروض والتسهيلات البنكية	
Q26.3 التأجير التمويلي	
Q26.4 التمويل الداخلي (الأرباح المحققة وغير الموزعة)	
Q26.5 الائتمان التجاري	
Q26.6 قروض او مساهمات من أصدقاء او من أفراد العائلة	
Q26.7 مساهمات من شركاء جدد	

Q27 من الأسباب التي تحول دون حصول منشأتك على تمويل من البنك:

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
Q27.1 قلة خبرة ودراية في التعامل مع البنوك					
Q27.2 عدم توفر معلومات مالية يمكن تقديمها للبنك للحصول على القرض					
Q27.3 عدم توفر ضمانات لديك لتقدمها للبنك					
Q27.4 عدم الرغبة في تعريض المنشأة لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالدين					
Q27.5 أسباب دينية					
Q27.6 أسعار الفائدة والرسوم مرتفعة نسبياً					
Q27.7 الضمانات المطلوبة معقدة					

ملحق رقم ٢

جدول رقم ١: مجتمع الدراسة

عدد وتوزيع منشآت الأعمال في مؤسسات القطاع الخاص المختلفة														
التوزيع الجغرافي									القطاع الاقتصادي					اسم المؤسسة
أريحا والأغوار	الخليل	جنين	قلقيلية	طولكرم	نابلس	رام الله	بيت لحم	القدس	الجمع	الإشاعات والقطاعات	الزراعة	الصناعة	التجارة وخدمات	
٩	٢٤	١٥	٦	١٢	٨٦	١٥٣	٢٤	٢٢	٣٥١	٣١	١٩	٩٢	٢٠٩	جمعية رجال الأعمال
-	-	-	-	-	٤٥	-	-	-	٤٥	٠	٠	٣	٤٢	ملتقى رجال أعمال - نابلس
-	١٦٤	-	-	٢	١	-	-	-	١٦٧	٣٧	٧	٤٦	٧٧	ملتقى رجال أعمال - الخليل
٧٢٨	٦٠٢٨	٤٣٣٦	٢١٤٠	٢٥١٧	٥١٤٠	٣٧٤٠	١٠٥٧	٩٧٤	٢٦.٦٥٠	٧٤٦	١.٠٣٩	٤.٩٠٤	١٩.٩٦١	اتحاد الغرف التجارية
٨	٤١٩	٤٣	٢١	٦٦	٢٧٤	٢٢٨	٤١١	١٥	×١.٤٨٥	٠	٠	١.٤٨٥	٠	الإتحاد العام للصناعات
٥	١٠	٥	٤	٤	٧	٢٥	٦	٤	٧٠	٥	٢	٨	٥٥	منتدى سيدات الأعمال
٢	٤٢	٥	٣	٥	٢١	٤٥	٣٣	٣	١٧٠	١٩	٩	٤٠	١٠٢	بال تريد
٧٥٣	٦.٦٨٧	٤.٣٩٤	٢.١٧٤	٢.٦٠٦	٥.٥٨٤	٤.١٩١	١.٥٣١	١.٠١٨	٢٨.٩٣٨	٨٢٨	١.٠٧٦	٦.٥٧٨	٢٠.٤٤٦	المجموع
%٣	%٢٢	%١٥	%٨	%٩	%١٩	%١٤	%٥	%٤	%١٠٠	%٣	%٤	%٢٣	%٧٠	النسبة

جدول رقم ٢: عينة الدراسة

عدد وتوزيع منشآت الأعمال في مؤسسات القطاع الخاص المختلفة														
التوزيع الجغرافي									القطاع الاقتصادي					اسم المؤسسة
أريحا والأغوار	الخليل	جنين	قلقيلية	طولكرم	نابلس	رام الله	بيت لحم	القدس	الجمع	الإشاعات والقطاعات	الزراعة	الصناعة	التجارة وخدمات	
٧٥٣	٦.٦٨٧	٤.٣٩٤	٢.١٧٤	٢.٦٠٦	٥.٥٨٤	٤.١٩١	١.٥٣١	١.٠١٨	٢٨.٩٣٨	٨٢٨	١.٠٧٦	٦.٥٧٨	٢٠.٤٤٦	المجموع
%٣	%٢٢	%١٥	%٨	%٩	%١٩	%١٤	%٥	%٤	%١٠٠	%٣	%٤	%٢٣	%٧٠	النسبة من مجتمع الدراسة
٨	٥٥	٣٨	٢٠	٢٣	٤٨	٣٥	١٣	١٠	٢٥٠	٨	١٠	٥٧	١٧٥	العدد
٠	١٥	١٠	١٠	١٠	١٥	٣٠	١٠	٠	١٠٠	استبيانات سوف يتم توزيعها على عدد من المنشآت التي تم اختيارها عشوائيا				